

بيع الوقف واستبداله وأثرهما في التنمية

محمد الرحيل غرايبة *

Abstract

This study reveals the opinion of jurists on the question of selling and exchanging "Wakf". The study shows that allowing the selling and exchanging of "Wakf" makes it flexible and able to keep up with the developments of the modern age; it also enables "Wakf" to contribute to all phases of development by investing its money in profitable project.

ملخص

تكشف هذه الدراسة عن رأي الفقهاء من مختلف المذاهب الإسلامية في مسألة بيع الوقف واستبداله والشروط التي وضعوها لذلك. وتبين أن ترجيح الرأي القائل بجواز بيع الوقف واستبداله للمصلحة يضيف على الوقف الإسلامي صيغة المرونة ويجعله قادراً على مواكبة التطور في العصر الحاضر، ويمكنه من الإسهام في التنمية بشتى أشكالها عن طريق توظيف أمواله في مشاريع استثمارية.

* الأستاذ المشارك في كلية الشريعة، جامعة مؤنة. قَدَم بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٩، قَبِل بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٦.

مقدمة

يُعد الوقف من الموضوعات المهمة في الفقه الإسلامي. والدراسات الحديثة في مجالات الفقه كثيرة، لكنها في مجال الوقف قليلة، وتبقى دون الحد المطلوب، ولا سيما المتعلقة منها بالمسائل التي تدل على مرونة الوقف الإسلامي وأثر ذلك في التنمية في شتى أشكالها.

والدراسات القديمة والحديثة التي أشارت إلى مسألة بيع الوقف واستبداله، اكتفت بسرد أقوال بعض المذاهب الإسلامية، دون مناقشة لها، ودون الإشارة إلى رأي المذاهب الأخرى، ودون التركيز على الأدلة التي استندت إليها.

فجاءت هذه الدراسة لتضيف لبنة إلى لبنات السابقين، ولتلقى الضوء على أهمية هذه المسألة في جعل الوقف يستعيد مجده ودوره في المشاركة في التنمية العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية كما كان عليه في العصور الإسلامية السالفة.

وقد اعتمدت في بحثي على مصنفات قديمة في الفقه الإسلامي لمختلف المذاهب الإسلامية، بالإضافة إلى مصنفات وأبحاث حديثة في الوقف. من أجل أن تكون الدراسة متكاملة وشاملة، يجد فيها القارئ الكريم شيئاً جديداً ونافعاً.

وجاءت هذه الدراسة موزعة على النقاط التالية :

- معنى البيع والاستبدال.
- رأي الفقهاء المسلمين في بيع الوقف واستبداله.
- أدلة القائلين بعدم جواز بيع الوقف واستبداله.
- أدلة القائلين بجواز بيع الوقف واستبداله للضرورة.
- أدلة القائلين بجواز بيع الوقف واستبداله للمصلحة.
- مناقشة الأدلة.
- الترجيح.
- شروط البيع والاستبدال، ومناقشتها.

- أثر بيع الوقف واستبداله في التنمية في الوقت الحاضر .
- هذا بالإضافة إلى خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

معنى البيع والاستبدال

لغة :

- البيع : ضد الشراء ، وهو الشراء أيضاً ، وهو من الأضداد . يقال : باع فلان ، إذا اشترى وباع من غيره ^(١) .
- الاستبدال : استبدل الشيء بغيره ، وتبدل به : إذا أخذه مكانه ، وتبدل الشيء تغييره : والأصل في الأبدال : جعل شيء مكان شيء آخر ^(٢) .

اصطلاحاً :

- البيع : قيل في تعريفه : إنه مبادلة المال بالمال تمليكاً وتملكاً ^(٣) .
- وقيل : إنه مقابلة مال بمال على وجه مخصوص ^(٤) : وقيل إنه بيع عين بنقد ^(٥) .
- ونعني ببيع الوقف هنا : بيع العين الموقوفة بالنقد ، ثم شراء عين أخرى توقف عوضاً عن التي بيعت . أو وقف هذه النقود وجعلها في بنوك إسلاميه ، أو استغلالها في مشاريع استثمارية ، يكون الربح تابعاً لرأس المال في الوقفية ، وذلك إذا كان هناك مصلحة للوقف .

الاستبدال :

- قيل في تعريفه : إنه مبادلة عين بعين ^(٦) . وقيل : إنه بيع عين وشراء عين أخرى بدلها ^(٧) .
- ويتبين من هذين التعريفين أن الاستبدال لازم للبيع ، لأنه إذا خرجت العين بالبيع يجب أن تحل محلها أخرى .
- ونقصد باستبدال الوقف هنا : مبادلة العين الموقوفة بعين أخرى لتكون وفقاً بدلها . أو بيع العين الموقوفة بعروض أو بنقود وشراء عين أخرى توقف عوضاً عنها ، إذا اقتضت مصلحة الوقف ذلك .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الفقهاء تناول مسألة بيع الوقف واستبداله تحت عنوان : الإبدال . يقول ابن تيمية : " الإبدال يكون تارة بأن يعوّض فيها بالبدل ، وتارة بأن يباع ويشترى بثمانها المبدل^(٨) .

ويفهم من هذا القول أن الفقهاء قديماً لم يفرقوا بين البيع والاستبدال باعتبار أن كلاهما لازم للآخر . إلا أنه في وقتنا الحاضر يمكن التفريق بينهما من حيث أنه في حالة بيع العين الموقوفة بنقود يمكن أن توضع هذه النقود في بنوك إسلامية ، أو توظيفها في مشاريع استثمارية من غير إلزام بشراء عين أخرى توقف بدلاً عن التي بيعت .

موقف الفقهاء المسلمين من بيع الوقف واستبداله

تُعد مسألة بيع الوقف واستبداله من المسائل الشائكة والمعقدة التي كثر حديث الفقهاء حولها ، وتعددت أقوالهم وتشعبت فيها ، ووقع خلاف قوي بينهم ، ولم يقتصر الخلاف فيها بين المذاهب الفقهية ، بل تعداه إلى أتباع المذهب الواحد .

فمن الفقهاء من أفرط في تشدده وذهب إلى تحريم بيع الوقف واستبداله على الإطلاق في المال المنقول والعقار . ومنهم من حرّم البيع والاستبدال في العقار وأجازه في المنقول شريطة تعذر الانتفاع به . ومنهم من أجاز البيع والاستبدال في العقار للضرورة . ومنهم من كان أقل تشدداً وأجاز البيع والاستبدال دون تفريق بين المنقول والعقار إذا كان في ذلك مصلحة للوقف ، تعطلت منافعه أو لم تعطل .

ويمكننا القول بأن سبب هذا الخلاف الكبير بين الفقهاء ، يرجع إلى الروايات في منع البيع والاستبدال ، فهي من ناحية ليست صريحة الدلالة على التحريم ، ومعارضة من ناحية ثانياً بروايات أخرى تفيد الحل .

كما يعود النزاع أيضاً إلى اختلافهم في معنى تلف أو خراب الوقف هل يعني ذلك هلاك العين ؟ أو هل يعني تعذر الانتفاع بعين الوقف مع بقائها وصلاحياتها للإنتاج ؟ أو عدم قابليتها لذلك ؟ أو قلة الناتج الذي لا يرقى إلى تحقيق الاستفادة المتوخاة من الوقف ؟ .

ونعرض فيما يلي بإيجاز لرأي المذاهب الإسلامية في مسألة بيع الوقف واستبداله .

أولاً : المذهب الحنفي

يمكن إجمال رأي الحنفية في مسألة بيع الوقف واستبداله على النحو التالي:

أولاً: فيما يخص المسجد، قالوا بعدم جواز بيعه واستبداله لأن المسجد لا يخرج عن الوقفية أبداً^(٩). وفي حالة عدم اتساع المسجد لجموع المصلين، أجازوا إدخال العقار الذي بجانبه فيه، لما روي عن الصحابة أنه لما ضاق المسجد الحرام أخذوا عقار الوقف من الصحابة بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام^(١٠). إما بالنسبة لأوقاف المسجد، فقد قال جمهورهم أنها إذا تعطلت وتعدّر استغلالها فإنه يجوز بيعها ويشتري مكانها أخرى^(١١)...

ثانياً: بالنسبة للمنقول، فقد روي عن أبي حنيفة عدم جواز وقفه، وخالفه أصحابه أبو يوسف ومحمد، وقالوا: يجوز وقف المنقول وأصبح رأيهما المعتمد في المذهب، ويجوز عندهما بيع ما هرم من الوقف المنقول أو صار بحال لا ينتفع به، ويرد ثمنه في مثله^(١٢).

ثالثاً: فيما يخص العقار الموقوف فالبيع والاستبدال عندهم على ثلاثة وجوه:

- الوجه الأول: أن يشترط الواقف لنفسه أو لغيره البيع والاستبدال، فقد اتفقوا على صحة البيع والاستبدال، فشرط الواقف كنص الشارع، ويشتري بالثمن عقار يكون وقفاً إبقاءً للوقف على الدوام^(١٣).

- الوجه الثاني: أن لا يشترط الواقف لنفسه ولا لغيره البيع والاستبدال، وأصبح الوقف معطلاً لا ينتفع به، بأن لا يحصل منه شيء، أو لا يفي بمؤنته. يقول جمهورهم: يجوز البيع والاستبدال، شريطة أن يتولى ذلك القاضي العدل، وأن تكون هناك مصلحة للوقف، ولا يكون البيع بفن فاحش، ولا يبيعه من لا تقبل شهادته له، ولا ممن له عليه دين، وأن لا يكون البدل والمبدل من جنس واحد^(١٤). وقال كثير منهم: أنه لا يجوز بيع واستبدال الدار الموقوفة إذا خربت لأنه يرغب في استئجارها مدة طويلة لأجل تعميرها للسكن بخلاف الأرض إذا ضعفت غلتها، لا يوجد -في الغالب- من يرغب في استئجارها بل في شرائها^(١٥). وفئة قليلة منهم كهلال بن يحيى الراي، والسرخسي والنسفي، وابن نجيم، قالوا بعدم جواز استبدال العقار الموقوف على الإطلاق إلا إذا شرط الواقف البيع والاستبدال^(١٦).

- الوجه الثالث: أن لا يشترط الواقف لنفسه ولا لغيره البيع والاستبدال، لكن في البيع والاستبدال نفع في الجملة، والبدل خير من المبدل ريعاً ونفعاً. يرى جمهورهم أنه لا يجوز البيع

والاستبدال لأن الواجب إبقاء الوقف على ما كان عليه دون زيادة ، وليست هناك ضرورة لهذا البيع والاستبدال . ومن ناحية أخرى ، فإنه لو فتح هذا الباب لأدى إلى إبطال أوقاف المسلمين^(١٧) .

وقال الإمام أبو يوسف وآخرون من متأخريهم : يجوز البيع والاستبدال في هذه الحالة . يقول سراج الدين عمر بن علي الملقب بقارئ الهداية : " وإن كان للوقف ريع ، ولكن يرغب شخص في استبداله إن أعطي مكانه بدلاً أكثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف ، جاز عند أبي يوسف^(١٨) .

وقد ذكر بعض متأخريهم حالات أخرى يجوز فيها بيع عقار الوقف ويشتري بضمنه عقار آخر ليكون بدلاً عنه ، ومن هذه الحالات : - إذا غصب عقار الوقف غاصب وأجرى عليه الماء حتى صار بحرأً فيضمن القيمة ، ويشتري متولي الوقف بالثمن أرضاً بدلاً . - إذا جحد عقار الوقف غاصب ولا توجد بيئة ، وأراد دفع القيمة ، فللمتولي أخذها ويشتري بها بدلاً^(١٩) .

الملهب المالكي:

فرّق المالكية بين الوقف المنقول وغير المنقول ، فقد تشددوا في بيع واستبدال العقار الموقوف ، ولم يتشددوا في بيع واستبدال المنقول .

يرى جمهورهم جواز بيع واستبدال الوقف المنقول ، فالحيوانات الموقوفة كالخيل والجمال وغيرها إذا هربت ، أو مرضت مرضاً مزمناً فإنها تباع ويشتري بضمنها ما يتتبع به من حيوانات من جنسها وتجعل وقفاً بدلاً منها . وإذا كان الثمن قليلاً بحيث لا يمكن شراء فرس أو بعير ، يعان به في ثمن فرس أو بعير^(٢٠) .

وولد الحيوان الموقوف يعامل معاملة أصله في الوقف ، فإذا ولدت الأغنام أو الأبقار ذكوراً أو إناثاً فالفاضل من الذكور عن النزو ، وما هرم من الإناث وانقطع لبنها تباع ويشتري بضمنها إناث توقف كأصلها^(٢١) .

وما بلي من الثياب الموقوفة التي لا يبقى فيها منفعة ، والكتب البالية ، تباع أيضاً ويشتري بالثمن من جنسها توقف عوضاً عنها ليتتبع بها ، فإذا كان الثمن قليلاً يتصدق به على الفقراء والمساكين^(٢٢) .

أما بالنسبة للعقار الموقوف ، فيرى جمهورهم عدم جواز بيع العقار واستبداله حتى لو خرب وتعطلت منفعته ، لأنه يمكن إصلاحه بإجارته سنين فيعود كما كان . واستثنوا من ذلك بعض الحالات

كتوسيع مسجد، أو مقبرة، أو طريق عام، وإذا امتنع أصحابه من البيع أجبرهم السلطان عليه، ويشتري بالثمن عقاراً يوقف بدلاً منه^(٢٣).

ومن أقوالهم في التفريق بين الوقف المنقول والعقار: 'وبيع كل حبس لا ينتفع به فيما حبس فيه من غير عقار'^(٢٤).

هذا وقد ذهبت طائفة منهم كابن القاسم، وابن رشد، والقاضي سيدي علي محمود، وأبو عبدالله الحفار، وآخرون إلى جواز بيع العقار الذي تعطلت منفعته، ويشتري بالثمن ما فيه منفعة للوقف^(٢٥) يقول ابن رشد: "إذا كانت هذه القطعة من الأرض المحبسة انقطعت منفعتها جملة، وعجز عن عمارتها وكرائها، فلا بأس بالمعاوضة فيها بمكان يكون حبساً مكانها، ويكون ذلك بحكم من القاضي بعد ثبوت ذلك السبب والغبطة في ذلك للمعوض عنه ويسجل ذلك ويشهد به"^(٢٦).

وأما فيما يخص المسجد فيرى المالكية عدم جواز بيعه واستبداله. أما بالنسبة لحصره، وقناده وزيته وأنقاضه ونحوه، فقد قال فريق منهم بجواز بيعها، ويصرف الثمن في مصالح المسجد. وقال فريق آخر، أنه لا يجوز البيع^(٢٧).

المذهب الشافعي:

يعد المذهب الشافعي أكثر المذاهب الإسلامية تشدداً في منع بيع الوقف واستبداله خشية تلاشي الأوقاف وزوالها. ويمكن إجمال رأيهم على النحو التالي:

فيما يخص المسجد، قالوا بعدم جواز البيع والاستبدال فيه حتى ولو تهدم لإمكانية رجوعه كما كان، ولأنه يمكن الصلاة فيه في الحال. أما بخصوص حصره إذا بليت، وأخشابه إذا نخرت، فالراجح عندهم أنها تباع خوفاً من ضياعها، وخشية أن يصبح المكان ضيقاً بلا فائدة، وإدراك اليسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها، وإنما استثنيت من بيع الوقف لصيروتها كالمعدومة، ويصرف ثمنها في مصالح المسجد، إذا لم يمكن شراء حصر أو جذع^(٢٨). وقال بعضهم لا تباع حصر المسجد ولا أخشابه، إدامة للوقف في عينه، ولأنه يمكن الانتفاع به^(٢٩).

أما بالنسبة للوقف المنقول كالحيوان إذا مرض مرضاً مزمناً أو هرم، وتعذر الانتفاع به وقطع بموته، قال بعضهم بجواز ذبحه وبيع لحمه إذا كان يحل لحمه ويشتري بثمانه دابة من جنسه توقف عوضاً عنه. وقال البعض الآخر لا يباع لحمه، ويفعل الحاكم به ما يراه مصلحة^(٣٠). أما إذا كان من الحيوانات

التي يحرم أكلها، فقد قال جمهورهم بعدم جواز بيعها، وذهب البعض إلى جواز البيع اعتماداً على جلدتها^(٣١).

أما بالنسبة للشجرة إذا جفت، أو قلعتها ريح أو سيل، ولم يمكن إعادتها إلى موضعها، فقد قال جمهورهم بعدم جواز بيعها ويتنفع بها جذعاً بإجارة وغيرها إدامه للوقف في عينها^(٣٢). وقال بعضهم بجواز بيعها ويشترى بالثمن شجرة من جنسها لتكون وفقاً مكانها^(٣٣).

أما بالنسبة للعقار الموقوف فهم متفقون على عدم جواز بيعه حتى لو تهدم أو تعطلت منفعته لأنه يمكن تعميره عن طريق إجارته. وذهبت فئة قليلة منهم إلى جواز بيع أنقاض الدار المتهدمة الموقوفة على المسجد دون غيره ويصرف الثمن في مصالح المسجد^(٣٤).

المذهب الحنبلي:

يرى جمهور فقهاء الحنابلة جواز بيع الوقف واستبداله للضرورة سواء أكان منقولاً أم عقاراً. فيما يخص المسجد فقد أجازوا بيعه واستبداله إذا أصبح غير صالح للصلاة فيه كان يضيق بأهله ولا يمكن توسعته، أو خرب المكان الذي يوجد فيه المسجد برحيل الناس عنه، واستثنوا من ذلك المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى، فلا يصح بيع واستبدال أرضها بأرض أخرى^(٣٥). وقد اعتمدوا في رأيهم على ما روي أن عمر بن الخطاب طلب من سعد بن مالك عامله على الكوفة أن ينقل المسجد من مكانه وأن يجعله سوقاً للتمارين^(٣٦). كما قالوا بجواز بيع بعض آلة المسجد وصرفها في عمارته، وما فضل عن حاجته من حصر وزيت ونحوه جاز صرفها إلى مسجد آخر لأنه انتفاع به في جنس ما وقف له، أو التصديق به على فقراء المسلمين^(٣٧). وذهبت فئة قليلة منهم إلى أن المساجد لا تباع وإنما تنقل آلتها إلى موقع آخر^(٣٨).

أما فيما يخص الوقف المنقول فجمهورهم يقول بجواز بيعه إذا تعطلت منفعته، فالفرس الموقوفة على الغزو إذا هربت ولم تعد صالحة للغزو، وأمكن الانتفاع بها في شيء آخر كان يحمل عليها تراب، أو تكون الرغبة في نتائجها، فإنه يجوز بيعها، ويشترى بثمنها فرس أخرى تصلح للغزو، أو يجعل في ثمن دابة حبيس^(٣٩).

وأما بالنسبة للعقار المتهدم أو الذي تعطلت منفعته، فقد قال جمهورهم بجواز بيعه واستبداله قياساً على المسجد، ولأن في استبداله استبقاء الوقف بمعناه وهو الانتفاع على الدوام في عين أخرى عند

تعذر إبقائه بصورته. فالوقف إذا تعطل ضاع الغرض منه وهذا فيه منافاه للحكمة من الوقف^(٤٠).

وقالوا إذا بيع عقار الوقف فيشترى بثمنه ما فيه منفعة لأهل الوقف سواء أكان من جنسه أم من غير جنسه لأن المقصود المنفعة لا الجنس، ولكن تصرف المنفعة إلى المصلحة التي كانت الأولى تصرف فيها، لأنه لا يجوز تغيير المصرف مع إمكان المحافظة عليه^(٤١). وفئة قليلة منهم كابن عقيل، وأبي الخطاب منعت بيع الوقف واستبداله مطلقاً^(٤٢).

أما إذا لم يتهدم الوقف ولم تتعطل مصلحته بالكلية لكن قلت، وكان غيره انفع، فقد قال جمهورهم بعدم جواز البيع والاستبدال لأن الأصل تحريم البيع والاستبدال، وإنما أجاز للضرورة صيانة لمقصود الوقف عن الضياع^(٤٣). وقال بعض فقهاءهم كابن تيمية وابن قيم الجوزية وعزالدين حمزة وآخرين بجواز بيع الوقف واستبداله إذا ترتب على ذلك منفعة للوقف. وقد ذكر ابن تيمية في فتاواه بعض الأدلة على جواز بيع الوقف واستبداله للمصلحة وقام بالرد على المانعين، وسنذكر أدلته وبعض ردوده عند حديثنا عن الفريق الذي أجاز بيع الوقف للمصلحة^(٤٤).

خامساً : مذهب الشيعة الإمامية

يرى أغلب فقهاء الشيعة الإمامية عدم جواز بيع الوقف واستبداله إلا للضرورة، كأن يخشى خراب الوقف^(٤٥)، أو تقل غلته إلى حد كبير^(٤٦)، أو يحصل خلاف قوي بين الموقوف عليهم يخشى أن يفضي إلى القتل، وإتلاف الأموال^(٤٧).

أما ما ينشئه متولي الوقف من غلته، كأن يكون للمسجد أو للمدرسة بستان فيؤجره فيم الوقف ويشترى أو يبني بنتائج حانوتاً لصالح الوقف، فهذا يصح بيعه واستبداله للمصلحة، سواء أوجد سبب من الأسباب التي ذكرها فقهاء المذهب لصحة البيع والاستبدال أم لم يوجد، لأن هذه الأعيان لا تعد وفقاً^(٤٨).

وقال بعض فقهاءهم كالسيد كاظم بجواز بيع المسجد وعدم التفريق بينه وبين غيره من الأوقاف، يقول محمد جواد مغنية: " يلتقي الخنابلة في وجوه مع ما ذهب إليه الفقيه الإمامي السيد كاظم حيث قال في ملحقات العروة: بعدم الفرق بين المسجد وبين غيره من الأوقاف، فالخراب الذي يرر بيع غير المسجد يرر بيع المسجد أيضاً^(٤٩).

سادساً : المذهب الزيدي

ذهب فقهاء المذهب الزيدي إلى جواز بيع الوقف واستبداله إذا أصبح على حال لا يتنفع به ، ويُشترى بالثمن عيناً لتحل محل التي بيعت . جاء في البحر الزخار : * وما بطل نفعه في المقصود بيع لإعاضته كعبد شاخ أو ثوب خلق ، أو شجر ييس ويصرف الثمن في عوضه وفاء بفرض الواقف بل في المصالح ^(٥٠) .

و بعض فقهاءهم قال بجواز بيع واستبدال المسجد إذا خرب أو قفر مكانه برحيل السكان عن منطقته . جاء في البحر الزخار : * . . . بل يتخذ بثمنه مسجداً في العمران لبطلان منفعته كفرس شاخ ^(٥١) .

سابعاً: المذهب الاباضي

لم يبحث فقهاء الاباضية موضوع الوقف في باب يحمل عنوان الوقف ، وإنما تحدثوا عنه تحت عنوان: باب الوصية في الأجر وفي سبيل الله ، وذلك لأن جمهورهم لا يرون جواز الوقف ، ويعتقدون أن الوقف منسوخ بالفرائض (آية المواريث) ^(٥٢) ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول سورة النساء : * لاحبس ^(٥٣) .

إلا أن بعض فقهاءهم كابن عبدالعزيز ، أجاز من الوقف ما كان صدقة أو سلاحاً أو كراعاً ، شريطة أن يخرجهم الواقف في حياته أو أن يوصي به بعد موته ، وأن يكون لغير منقطع من أبواب البر كالجهاد .

وهذا الفريق لم يتطرق إلى جواز بيع الوقف واستبداله ، غير أن بعض عباراتهم يُفهم منها جواز البيع والاستبدال إن كانت هناك ضرورة تدعو إلى ذلك ، فقد ذكر صاحب شرح النيل أن الشخص إذا أوصى بقطعة أرض لمقبرة أو لمسجد ، فمن الفقهاء من يقول يجعل ثمنها في المقبرة أو في المسجد ، والبعض يقول : تمسك وتجعل غلتها للمقبرة أو للمسجد ^(٥٤) .

ثامناً: المذهب الظاهري

لم أجد لابن حزم في مُحلّاه رأياً صريحاً في منع أو إجازة بيع الوقف واستبداله ، ولكن يظهر من خلال حديثه عن الوقف أنه يوافق جمهور الشافعية في عدم جواز بيع الوقف واستبداله حتى في حالات الضرورة .

ومما يدل على ذلك ، انتقاده للفقهاء الذين قالوا بجواز البيع والاستبدال للضرورة قياساً على الثمرة التي يجوز فيها البيع ، فمن باب أولى جوازه في الأصل . هذا القياس من وجهة نظره ' قياس فاسد لأن النص ورد بالفرق بينهما ' (٥٥) .

ومن ناحية أخرى ، فقد قال : ' ومن حبس وشرط أن يباع ، إن احتيج صحّ الحبس لخروجه بهذا اللفظ إلى الله تعالى ، وبطل الشرط ، لأنه شرط ليس في كتاب الله ، وهما فعلاان متغايران ' (٥٦) . يتضح من هذا القول أنه لا يجيز بيع الوقف واستبداله حتى ولو اشترط واقفه ذلك .

وخلاصة الأمر ، أن فقهاء المسلمين باستثناء جمهور الشافعية وأهل الظاهر والاباضية متفقون على جواز بيع الوقف المنقول إذا تعذر الانتفاع به . أما بالنسبة للعقار الموقوف ، فقد اتفقوا على عدم جواز بيع المسجد واستبداله باستثناء جمهور الحنابلة وفئة قليلة من الشيعة الإمامية والزيدية ، فقد أجازوا الاستبدال إذا اقتضت المصلحة ذلك .

وأما فيما يخص الدور والأراضي الموقوفة فقد انقسموا إلى ثلاث فرق :

- الفريق الأول : ويمثله جمهور المالكية والشافعية وبعض الحنابلة وأهل الظاهر وبعض الشيعة الإمامية . ويرى هذا الفريق عدم جواز البيع والاستبدال سواء أكان لضرورة أم لمصلحة .
- الفريق الثاني : ويمثله أغلب الحنفية ، وأغلب الحنابلة وأغلب الشيعة الإمامية ، الذين قالوا : بجواز البيع والاستبدال للضرورة وليس للمصلحة .
- الفريق الثالث : ويمثله بعض الحنفية وبعض الحنابلة وبعض الشيعة الإمامية وعلماء آخرون كأبي ثور ، والقاضي أبي عبيد بن حرمويه (٥٧) . ويرى هذا الفريق جواز البيع والاستبدال للمصلحة .

وقد استدل كل فريق فيما ذهب إليه بأدلة نقلية وعقلية ، وفيما يلي نورد أدلة كل فريق ، ثم نذكر رد كل فريق على مخالفيه ثم نقوم بترجيح أحد هذه الآراء دون تحيز لرأي على آخر ، متوخين في ذلك الموضوعية ، وواضعين نصب أعيننا ما يترتب على هذا الترجيح من تحقيق لغرض الوقف في تقديم خدماته الأساسية لأفراد المجتمع .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأدلة التي نسوقها ليست موجودة في سفر واحد ، وإنما هي مشتة ومبعثرة ما بين مصنفات الحديث وكتب الفقه في مختلف المذاهب الإسلامية . وقد بذلت جهداً كبيراً في استخراجها وجمعها ونظمها حتى جاءت متسقة .

والدراسات الحديثة في الوقف لم تول الأدلة التي استند إليها الفقهاء اهتماماً كبيراً، على الرغم من أنها تُعد الأمر الأهم في البحث، فهي الأساس وبدون الاطلاع عليها ومعرفتها لا يمكن ترجيح أحد الآراء على غيره ترجيحاً صائباً.

أدلة الفريق الأول

أ - الأدلة النقلية :

- عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً من أرض خيبر فقال : يا رسول الله أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالا قط أنفس عندي منه ، فما تأمرني ؟ فقال : " إن شئت حبست أصلها وتصدق بها " ، قال : فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ، ولا توهب ، ولا تورث ، في الفقراء وذوي القربى ، والرقاب ، والضييف ، وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول^(٥٨).

- وفي رواية أخرى عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كان له أرض تدعى ثمغ ، وكانت نخلاً نفيساً فقال عمر : يا رسول الله : إني استفدت مالا نفيساً أفأ تصدق به ؟ ، فقال صلى الله عليه وسلم : تصدق بأصله ، لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، ولكن تنفق ثمرته على المساكين وابن السبيل وذوي القربى^(٥٩).

وقالوا : إنه يمكن الجمع بين الروایتين بأن عمر شرط ذلك الشرط بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم له ، فبعض الرواة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من وقفه على عمر لوقوعه منه استجابة لأمره صلى الله عليه وسلم^(٦٠).

- عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : أهدي عمر بن الخطاب نجية^(٦١) ، فأعطي بها ثلاثمائة دينار فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : إني أهديت نجية فأعطيت بها ثلاثمائة دينار أفأبيعها وأشتري بثمنها بدناً ؟ فقال : " لا انحرها إياها^(٦٢) .. فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عمر عن بيعها وأن يشتري بثمنها بدناً .

- سأل سعد بن عباد الرسول صلى الله عليه وسلم أي الصدقة أفضل ؟ قال : الماء فحفر سعد بئراً وقال : هذه لأم سعد ، ثم حبس عليها مالا من أمواله على أصله لا يباع ولا يورث^(٦٣).

- عن أبي وائل قال : جلست إلى شيبة بن عثمان بن طلحة في المسجد الحرام فقال : جلس إليّ

عمر بن الخطاب في مجلسك هذا فقال : لقد هممت أن لا أدع فيها - الكعبة - صفراء (الذهب) ولا بيضاء (الفضة) إلا قسمتها بين المسلمين ، قلت : ما أنت بفاعل ، قال : لم ؟ قلت : لم يفعل صاحبك ، فقال : هما المرآن يقتدي بهما ^(٦٤).

وإنما ترك عمر ذلك لأن المال الذي وضع في الكعبة وسُبل عليها يأخذ حكم الأوقاف فلا يصح تغييره واستبداله ^(٦٥).

- وفي رواية أخرى ، ذكر عند عمر بن الخطاب حلي الكعبة وكثرته ، فقال قوم : لو أخذته فجهزت به جيوش المسلمين كان أعظم للأجر ، وما تصنع الكعبة بالحلي ؟ فهم بذلك عمر ، وسأل علي بن أبي طالب عن ذلك ، فقال : إن القرآن نزل والأموال أربعة : أموال المسلمين ، فقسما بين الورثة في الفرائض ، والفقراء ، فقسمة على مستحقه ، والخمس ، فوضعه حيث وضعه ، والصدقات جعلها حيث جعلها ، وكان حلي الكعبة فيها يومئذ ، فتركه الله تعالى على حاله ، ولم يتركه نسياناً ، ولم يخف عليه مكانه ، فأقره حيث أقره تعالى ورسوله ، فقال عمر : لولاك لا فتضحنا ، وترك الحلي على حاله ^(٦٦).

- تصدق علي بن أبي طالب بدار له بالمدينة في بني زريق ، فكتب : " بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما تصدق به علي بن أبي طالب وهو حي سوي ، تصدق بداره التي في بني زريق لا تباع ولا توهب ، ولا تورث ، حتى يرثها الله الذي يرث السموات والأرض ، وأسكن هذه الصدقة خالاته ما عشن وأعقابهن ما عشن ، فإذا انقضوا فهي لذوي الحاجة من المسلمين " ^(٦٧).

- اشترط علي بن أبي طالب في كتاب صدقته على متولى وقفه أن ينزل على أصوله يتفق ثمره حيث أمر به ، ووجهه لذوي الرحم في بني هاشم وبني المطلب . والقريب والبعيد ، لا يبيع منه شيئاً ، ولا يوهب ، ولا يورث ^(٦٨).

- جعل الزبير بن العوام دوره صدقة على بنيه ، وجعل له داراً حبيساً على كل مردودة من بناته تسكن غير مضرة ولا مضر بها ، فإذا استغنت بزوج فليس لها فيها حق ، لا تباع ولا تورث ^(٦٩).

- أصاب علي بن أبي طالب أرضاً من الفراء ، فاحتفر فيها عيناً فخرج منها ماء ينبع في السماء كهيفة عنق البعير فسمها عين ينبع ، فجاءه البشير يشبه فقال : ' بشر الوارث ، هي صدقة بتاً بتلاً في حجيج بيت الله وعابر سبيله ، لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث ، فمن باعها أو وهبها فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ' ^(٧٠).

- يروى أيضاً عن عدد من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كعائشه ، وأم سلمة ، وأم حبيبته وصفية ، وعدد من الصحابة كسعد بن أبي وقاص ، وزيد بن ثابت ، وخالد بن الوليد ، وجابر بن عبدالله ، أنهم تصدقوا بعقار لهم على سنة صدقة عمر بن الخطاب ، لا تباع ، ولا توهب ، ولا تورث ^(٧١) .

فهذه الروايات عن عدد كبير من الصحابة تؤكد على أن الوقف لا يجوز أن يباع ولا أن يورث ، ولا أن يوهب ، سواء أكان لضرورة أم لمصلحة .

ب - الأدلة العقلية :

- البيع والاستبدال يُخرج العين الموقوفة عن ملك الواقف ، وبغير ملك فإنه يتعذر البيع لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذن ^(٧٢) ، فأشبهه الانسان الحر لا يجري عليه الرق ^(٧٣) .

- الغرض من الوقف التأييد ، وفي البيع والاستبدال إبطال لذلك كما أنه يعرض الأوقاف للتلاشي والزوال ، ومن ناحية أخرى فإنه يتيح للأمراء المجال للاعتداء على الأوقاف ^(٧٤) .

- إن بيع الوقف لو كان جائزاً لما غفل عنه المسلمون في عصر الصحابة والتابعين وما بعدهما ، فيقاؤه خراباً دليلاً على أن بيعه لا يجوز ^(٧٥) ، ومن ناحية أخرى فإن العقار الموقوف إذا خرب من الممكن أن تعود عمارته ، والعامر منه من الممكن أن يصبح خراباً ^(٧٦) .

- إنه يمكن الانتفاع بالعقار عن طريق الإجارة لمن يُعمره ، ويمكن أيضاً أن يستسلف ما يُعمر به ويوفى من أجر الوقف ^(٧٧) .

ب - أدلة الفريق الثاني

أولاً : الأدلة النقلية :

- عن أبي بكر بن محمد قال : " إن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : إن حائطي هذا صدقة ، وهو إلى الله - سبحانه - ورسوله ، فجاء أبواه فقالا : يا رسول الله ، كان قوام عيشنا ، فردّه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ماتا فورثهما ابنتهما " ^(٧٨) . فإذا جاز إبطال الوقف كلفة في حالة الضرورة على الرغم من لزومه ، فإنه يجوز أيضاً بيعه أو

استبداله للضرورة .

- لما قدم عبد الله بن مسعود على بيت المال بالكوفة ، كان سعد بن مالك قد بنى قصراً واتخذ مسجداً عند أصحاب التمر ، فنُقِبَ بيت المال فأخذ الرجل الذي نقيه ، فكتب إلى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر : " أن لا تقطع الرجل ، وانقل المسجد ، واجعل بيت المال في قبلته ، فإنه لن يزال في المسجد مصل " (٧٩) .

وإذا جاز إبدال المسجد بمكان آخر وجعله سوقاً للتمارين للضرورة ، لذا يجوز إبدال عقار الوقف بعقار آخر من باب أولى للضرورة (٨٠) .

- روي عن علي بن أبي طالب أنه وقف على ولديه الحسن والحسين ، فلما خرج إلى صفين قال : " إن نأت بهم الدار فبيعوها ، واقسموا ثمنها بينهم " (٨١) .

- روي أن شيبه بن عثمان الحجي جاء إلى السيدة عائشة فقال : " يا أم المؤمنين ! إن ثياب الكعبة تكثر عليها فتنزعهما فتحفر لها آباراً فندفنهما فيها حتى لا تلبسها الحائض والجنب " . قالت : " بشما صنعت ولم تصب . إن ثياب الكعبة إذا نزع لم يضرها من لبس من حائض أو جنب ، ولكن لو بعتهما ، وجعلت ثمنها في سبيل الله والمساكين . " فكان شيبه يبعث بها إلى اليمن ، فتباع فيضع ثمنها حيث أمرته عائشة (٨٢) . قال بعض العلماء من الحنابلة تعليقا على هذه الرواية : " وهذه قصة مثلها ينتشر ، ولم تنكر فيكون إجماعاً " (٨٣) . فالسيدة عائشة أجازت بيع كسوة الكعبة مع أنها وقف ، وصرف ثمنها في سبيل الخير للضرورة الداعية إلى ذلك (٨٤) .

- غير الخلفاء الراشدين صورة المسجد النبوي في المدينة المنورة ، وصورة المسجد الحرام في مكة المكرمة ، فقد أدخلوا بهما دوراً محبسة كانت مجاورة لهما (٨٥) . للضرورة الداعية إلى ذلك من أجل أن تستوعب جموع المصلين التي ترتادهما .

ثانياً : الأدلة العقلية :

- يتوجب المحافظة على العين الموقوفة صورة ومعنى ، ولما تعذر إبقاء الوقف على صورته ، فإنه يتوجب المحافظة على معناه (٨٦) . وهذا مما ينسجم مع ما تدل عليه قواعد الشرع الكلية المبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد ، فإن ترك المتهدم على انهدامه مفسدة ظاهرة (٨٧) . فالجمود على العين مع تعذر الانتفاع بها فيه إضاعة للقصد من الوقف ، وهو الانتفاع الدائم " في عين أخرى ،

وإيصال الأبدال جرى مجرى الأعيان^(٨٨).

- الأصل في بيع الوقف واستبداله التحريم ، والمحرم لا يباح إلا عند الضرورة والحاجة والضرورة تقضي بجواز بيع الوقف واستبداله صيانة لمقصود الوقف عن الضياع^(٨٩).

- إذا جاز إبدال مسجد بمسجد آخر للضرورة ، وجعل المسجد الأول سوقاً فمن باب أولى جواز الاستبدال في الأموال الأخرى للضرورة^(٩٠).

- إذا عطب الهدى دون محله فإنه يذبح في الحال على الرغم من اختصاصه بمكان ، فلماً أصبح تحصيل القصد متعذراً بالكلية استوفي منه ما أمكن ، وترك مراعاة المكان المحدد عند تعذره لأن مراعاته مع تعذره تؤدي إلى الانتفاع بالكامل ، فيقاس عليه الوقف الذي تعطلت منافعه^(٩١).

- أجاز الفريق الأول ولا سيما المالكية بيع الحيوانات الموقوفة التي يتعذر الانتفاع بها ، واستبدالها بحيوانات أخرى ، أو في أمور فيها منفعة للوقف ، فيقاس العقار على المنقول^(٩٢).

ج - أدلة الفريق الثالث

أولاً : الأدلة النقلية :

- عن عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ، أو قال بكفر ، لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله ، ولجعلت بابها بالأرض ، ولأدخلت فيها من الحجر "^(٩٣). فالحديث يدل على جواز إنفاق أموال الكعبة الموقوفة عليها إذا زال المانع وهو حداثة عهد قريش بالكفر ، وإذا جاز صرف أموال الكعبة في سبيل الخير ، فالأموال في غيرها من المساجد أولى بالجواز بفحوى الخطاب^(٩٤).

- عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لولا قومك حديثو عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم ، فأدخلت فيه ما أخرج منه والزقته بالأرض ، وجعلت له بابين باباً شرقياً وباباً غربياً ، فبلغت به أساس إبراهيم "^(٩٥).

ومن المعلوم أن الكعبة تعد أفضل الأوقاف ، ولو كان إبدالها وتغييرها بما وصفه النبي صلى الله عليه وسلم واجباً لما تركه ، فعلم أنه كان جائزاً ، وأنه كان أصلح لولا ما ذكره في الروایتين من أن قريشاً حديثة عهد بالإسلام . وفي ذلك تبديل بناء الكعبة ببناء آخر ، فيجوز تغيير بناء الوقف

من حالة إلى حالة لأجل المصلحة الراجحة^(٩٦) ، كما جاز لابن الزبير بناء البيت على قواعد ابراهيم عليه السلام لزوال السبب الذي لأجله ترك بناءه صلى الله عليه وسلم^(٩٧) .

- لما قدم عبد الله بن مسعود على بيت المال بالكوفة ، كان سعد بن مالك قد بنى قصراً واتخذ مسجداً عند أصحاب التمر ، فثقب بيت المال ، فأخذ الرجل الذي نقبه ، فكتب إلى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر : " أن لا تقطع الرجل وانقل المسجد ، واجعل بيت المال في قبلته ، فإنه لن يزال في المسجد مصل"^(٩٨) .

وإذا جاز إبدال عرصة المسجد بسوق للمصلحة فلأن يجوز إبدال عقار الوقف بآخر أولى^(٩٩) .

- عن جابر بن عبد الله أن رجلاً قام يوم الفتح فقال : يا رسول الله : إني نذرت لله إن فتح الله (عز وجل) عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين ، فقال صلى الله عليه وسلم : " صلّ ها هنا "^(١٠٠) . لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم للناذر ، صلّ حيث شئت ، وإنما طلب منه أن يصلي في المسجد الحرام ، فجعل المجزي عنه الصلاة في المسجد الأفضل ، وليس في أي مكان ، وفي هذا دليل على أنه لم ينقله إلى البديل إلا لكونه أحسن وأفضل ، وليس لكون الصلاة لم تحب عليه^(١٠١) .

- عن ابن عباس أن امرأة شكت شكوى فقالت : إن شفاني الله فلا أخرجن فلأصلين في بيت المقدس ، فبرأت ثم تجهزت تريد الخروج ، فجاءت ميمونة تسلم عليها ، وأخبرتها بذلك ، فقالت : اجلسي وكللي ما صنعت ، وصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة "^(١٠٢) . وفي هذه الرواية دليل أيضاً على أن الناذرة لم تنتقل إلى البديل إلا لكونه أفضل والمكلف إذا أدى أفضل ما وجب عليه فقد أجزأه .

- ثبت أن عمر بن الخطاب غير بناء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، والخلفاء من بعده غيروا أيضاً في صورة كثير من المساجد ولا سيما المسجد النبوي والمسجد الحرام ، وأدخلوا بهما ما جاورهما من دور موقوفة ، ولم ينكر عليهم أحد من العلماء^(١٠٣) . لما يترتب على التغيير من تحقيق مصلحة للمسجد والناس .

- روي أن أبا طلحة وقف أرضاً له على أقاربه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وكان منهم نحسان بن ثابت الذي باع حصته من الوقف لمعاوية بن أبي سفيان بمائة ألف درهم^(١٠٤) .

- روي أن أحفاد عثمان بن عفان باعوا بعض ما وقفه جدّهم ، وكان قد اشترط في كتاب الوقف : ان لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث . و روي أيضاً أن خارجة بن زيد بن ثابت ، كان يهدي ويبيع مما وقفه والده^(١٠٥) .

ثانياً : الأدلة العقلية :

- لو كان بيع الوقف غير جائز لأنه حرام ، لم يصح بيعه لضرورة ولا لغيرها ، مثله مثل العبد المعتق إذا أصبح حراً فإنه لا يجوز بيعه ، ولو اضطر معتقه إلى ثمنه^(١٠٦) .

-النذر يوجب على الناذر القيام بما أنذره الله تعالى من الطاعة بناء على الأحاديث الواردة في ذلك على الرغم من أن الشارع لم يوجبه ابتداء وإنما أوجبه الناذر على نفسه ، وقد بين الشارع أن البديل الأفضل جائز في النذر ، فيقاس عليه الوقف إذا استبدل بما هو أفضل منه^(١٠٧) .

- ولما جاز أيضاً إبدال الأضحى بأفضل منها مع أنها لله سبحانه يجب ذبحها له ، جاز إبدال الوقف بما هو خير منه^(١٠٨) . ' وإبدال الواجب بخير منه جائز بل يستحب فيما وجب بإيجاب الشرع وإيجاب العبد ، ولا فرق بين الواجب في الذمة وما أوجبه معيناً ، فإن ما وجب في الذمة وإن كان مطلقاً من وجه فإنه مخصوص متميز عن غيره ، ولهذا لم يكن له إبداله بلا ريب^(١٠٩) .

- إذا كان يجوز - بناء على الروايات السابقة - بيع أموال الكعبة وكسوتها الموقوفة السابقة عليها فالأموال الموقوفة في غيرها أولى بالجواز فيحوى الخطاب سواء أكانت في الأشجار ، أو في الماشية أو في الدور^(١١٠) . وإذا كان يجوز شراء دور مكة التي تعد وقفاً للمصلحة العامة ، فإنه يقاس عليها أعيان الوقف الأخرى^(١١١) .

- تُعد الكعبة أقدس وأفضل وقف على الأرض ، ولو كان إجراء تبديل أو تغيير فيها واجباً لم يتركه النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلم أنه كان جائزاً ، وأنه كان أصلح لولا ما ذكره من حدثان عهد قريش بالإسلام . فعلم أن هذا عام في كل موقوف إذا ترتب على البديل منفعة له^(١١٢) .

- إذا جاز تغيير دور الوقف إلى حوانيت ، فإنه يجوز مبادلة أرض الوقف بأرض أخرى إذا دعت المصلحة إلى ذلك إذ لا فرق بين إبدال البناء ببناء ، وإبدال الأرض بأرض^(١١٣) .

مناقشة الأدلة

قام أتباع كل فريق بالرد على مخالفاتهم، وهذه الردود لا توجد في مصنف واحد، وإنما جاءت متناثرة ومشتتة في كتب الفقه والحديث، وقمت بجمعها وترتيبها وجاءت على النحو التالي:

ردّ القائلين بعدم جواز بيع الوقف واستبداله على القائلين بالجواز:

ردّ هذا الفريق على معارضيه بعدة ردود، وهي:

- ما روي أن بعض الصحابة كان يهدي من الوقف، فهذا يرجع إلى أخذهم بالشرط الوارد في الحديث '... لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، ويطعم غير متمول'. ومن ناحية أخرى يحتمل أن يكون أطعمهم من نصيبه الذي جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يؤخره ليهدي لأصحابه منه^(١١٤).

- ما روي أن حسان بن ثابت باع نصيبه من الوقف لمعاوية بن أبي سفيان، ففعله ليس بحجة، وقد روي أنه أنكر عليه، ولا حجة في أقوال الصحابة وأفعالهم إلا إذا وقع الإجماع منهم، ولم يقع ههنا^(١١٥).

- استهلاك بني شيبه لكسوة الكعبة البالية كان لأنها غير مسبلة لأن الواقف لم يقصد تسبيل الكسوة لمعرفته أنها تستهلك بعد الحول^(١١٦).

- القول بأن الشرط بعدم بيع الوقف وهبته نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم في رواية، وإلى عمر في بقية الروايات، فتكون هذه الشروط من عمر، فلا منافاة لأنه يمكن الجمع بين الروايتين، وذلك بأن عمر شرط تلك الشروط لاستجابة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم، فمن الرواة من رفع الشروط إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومنهم من نسبها إلى عمر لوقوعها منه امتثالاً لأمره صلى الله عليه وسلم^(١١٧).

- لم يتصرف عمر بن الخطاب في أموال الكعبة، لأن ما جعل في الكعبة وسبيل لها يجري مجرى الأوقاف، فلا يجوز تغييره عن وجهه^(١١٨). وعمر في عدم تصرفه بأموال الكعبة اقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا يدل على عدم جواز بيع الوقف^(١١٩).

- لو كان بيع الوقف جائزاً سواء أكان لمصلحة أم لضرورة لتصرف التابعون وتابعيهم بأوقاف الصحابة

المتهدمة بالبيع والاستبدال لكنهم لم يفعلوا، وفي هذا دليل على عدم جواز بيع الوقف واستبداله (١٢٠).

- إذا انهدم بناء الوقف وانقلعت أشجاره، استغلت الأرض بالإجارة لمن يزرعها، أو يضرب فيها خيامه، ثم تبنى وتغرس من غلتها، ويجوز أن يقرض الإمام الناظر من بيت المال، أو يأذن له في الاقتراض أو الإتفاق من مال نفسه على العمارة بشرط الرجوع (١٢١).
- إذا بيع الوقف فإنه يخشى من أكل النظار لثمن الوقف، وقلّ أن يشتري بالثمن بدلاً. ولم نر أحداً من القضاة فتش على ذلك مع كثرة الاستبدال، ثم إن ظلمة القضاة جعلوا بيع الوقف واستبداله حيلة إلى إبطال كثير من أوقاف المسلمين، فالأحرى فيه السد خوفاً من مجاوزة الحد (١٢٢).
- بيع الوقف واستبداله يعد تصرفاً في ملك الغير بغير إذن، ولا بيع إلا في ملك، ثم إن في عدم البيع محافظة على الوقف فلا يتغير لأن المقصود منه التأييد (١٢٣). كما أن ما لا يجوز بيعه مع بقاء منافعه لا يجوز بيعه مع بقاء تعطلها (١٢٤).

ردّ القائلين بجواز بيع الوقف واستبداله للضرورة على مخالفهم:

ردّ هذا الفريق على مخالفه بعدة ردود، وهي كما يلي:

- الروايات التي استند إليها اللقائلون بعدم جواز بيع الوقف واستبداله معارضة بروايات تجيز البيع والاستبدال في حالة الضرورة، كأمر عمر بنقل مسجد الكوفة دون معارضة من الصحابة، فكان كالإجماع، ويقاس على المسجد العقار الموقوف، فيصح بيعه واستبداله للضرورة (١٢٥).
- كثير من الفقهاء الذين قالوا بعدم جواز بيع الوقف واستبداله، قالوا بجواز بيع الوقف المنقول للضرورة، فيقاس عليه العقار الموقوف (١٢٦).
- ترك الرسول صلى الله عليه وسلم لأموال الكعبة، وتركه لبنائها على قواعد إبراهيم كان للضرورة الداعية إلى ذلك وهو حداثة عهد قريش بالإسلام وليس للمصلحة (١٢٧).
- الهدي إذا عطب في السفر فإنه يذبح في الحال وإن كان يختص بموضع، فلما تعذر تحصيل الغرض بالكلية استوفي منه ما أمكن، وترك مراعاة المحل الخاص عند تعذره لأن مراعاته مع تعذره تفضي إلى فوات الانتفاع بالكلية، وهكذا الوقف المعطل المنافع (١٢٨).

- الأصل في الوقف التأيد، فإذا لم يمكن المحافظة على الوقف في هيئته، أقمنا عيناً أخرى مكانه، فالجمود على العين الموقوفة مع تعطلها فيه إضاعة للقصد من الوقف ^(١٢٩).
- لا يجوز بيع العقار الموقوف إذا لم يتهدم وتعطل مصلحته بالكلية، لأن بيع الوقف حرام، وإنما يباح للضرورة خشية ضياع الوقف ^(١٣٠).
- القول بجواز بيع الوقف واستبداله للمصلحة، يمكن أن يتخذ وسيلة لإبطال الوقف، لذا كان الأولى سد هذا الباب ^(١٣١).
- يمكن تأجير العقار الموقوف لمن يعمره، كما يمكن أن يستسلف ما يعمره به، ويوفى من أجره الوقف، وللقاضي أن يأمر القيم على الوقف بالاستدانة عليه لإصلاحه ^(١٣٢).
- ردّ القائلين بجواز بيع الوقف واستبداله للمصلحة على مخالفهم:
 - رد هذا الفريق على مخالفه بجملة ردود نجملها على النحو التالي:
 - الحديث الذي رواه سالم بن عبدالله (حديث النجبية) ليس فيه لفظ عام يقتضي النهي عن الإبدال مطلقاً، وليس في الحديث ما يدل على أن البديل كان خيراً من الأصل، بل ظاهره أنها كانت أفضل فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الرقاب أفضل؟ فقال: أغلاها ثمناً وأنفسها عند أهلها ^(١٣٣). فالفضل ليس بكثرة العدد فقط. قال تعالى: "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" ^(١٣٤). فما كان أحب إلى الإنسان إذا تقرب به إلى الله تعالى كان أفضل له من غيره، وإن تساوى في القيمة ^(١٣٥).
 - الأحاديث التي استدلت بها القائلون بعدم جواز بيع الوقف واستبداله مطلقاً معارضة بأحاديث تجيز البيع والاستبدال سواء أكان لضرورة أم لمصلحة. ومن ناحية أخرى تؤول بأن المراد أن يقوم الواقف ببيع الوقف ويأخذ عوضه من غير أن يجعل بدلاً له يقوم مقامه ^(١٣٦).
 - ما ذكره أتباع الفريق الأول، أن بعض الصحابة كانوا يهدون من الوقف لأن لهم نصيباً فيه مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم "سبيل الثمرة" فتسبيل الثمرة يعني تمليكها للغير ^(١٣٧).
 - إن ترك عمر لأموال الكعبة، مقتدياً بالنبي صلى الله عليه وسلم، يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وسلم لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم، والمصير إلى هذا الاحتمال لا بد منه لنصه صلى الله عليه وسلم، فلا يلتفت إلى الاحتمالات المخالفة، وعلى هذا فإنفاقه جائز كما جاز لعبدالله بن الزبير بناء البيت على قواعد إبراهيم لزوال السبب الذي

لأجله ترك بناءه صلى الله عليه وسلم^(١٣٨).

- الحديث الذي رواه أبو بكر بن محمد منقطع، لأن أبا بكر لم يلق عبدالله بن زيد قط، ومن ناحية أخرى، فإن فيه قوام عيشتهم وليس لأحد أن يتصدق بقوام عيشه^(١٣٩).

- إن القول بعدم جواز البيع والاستبدال إلا عند انهدام الوقف وتعذر الانتفاع به غير مسلم لعدم وجود حجة شرعية، بل قد دلت الأدلة الشرعية على خلاف ذلك. فقد روي أن عمر بن الخطاب أمر بنقل مسجد الكوفة إلى مكان آخر، وصار الأول سوقاً للتمارين للمصلحة الراجحة لا لأجل تعطيل منفعة ذلك المسجد، فإنه لم يتعطل نفعه بل ما زال باقياً. وفعل عمر كان بمعرفة الصحابة فكان كالإجماع، إذ لم ينكر أحد ذلك، والصحابة لا يسكتون عن إنكار ما يرونه خطأ، فقد ردّوا عمر عن حد الحامل، وأنكروا على عثمان إتمام الصلاة في الحج، وعارضوا علياً حين رأى بيع أمهات الأولاد^(١٤٠).

- ليس المسجد ملكاً لمعين باتفاق الفقهاء، وإنما يقال: هو ملك الله، بينما الموقوف على معين، فقد اختلف العلماء فيه، هل هو ملك للموقوف عليه أو هو باق على ملك الواقف، أو هو ملك لله تعالى؟ فإذا جاز إبدال المسجد بخير منه للمصلحة، فمن باب أولى جواز إبدال غيره من عقار الوقف، إما بأن يعوّض عنه بالبدل، وإما بأن يباع ويشتري بثمنه البديل^(١٤١).

- كسوة الكعبة مسبّلة بخلاف ما ذكره الفريق الأول والثاني، لأن كسوة الكعبة متقدمة الإحداث، وقررها الشرع، فصارت من المصالح، فإن كسيت لم يجز نزعها إذ صارت في مصرفها وعلى الإمام تعاهدها بالكسوة تعظيماً لها^(١٤٢).

- بيع الوقف واستبداله ليس مشروطاً بأن لا يوجد مستأجر، بل يباع ويعوض عنه إذا كان ذلك أصلح من تأجيريه، فإنه إذا أجزت الأرض من غير بناء كات أجرتها قليلة، وإذا استسلفت الأجرة للعمارة قلّت المنفعة، فإن الموقوف عليهم لا يتفعلون بها مدة استيفاء المنفعة المقابلة لما عمّر به، وإنما يتفعلون بها بعد ذلك، ولكن الأجرة المسلّفة تكون قليلة، ففي هذا تقل منفعة الوقف. وإذا بيع الوقف فقد يشتري بثمنه ما تكون أجرته أنفع للموقوف عليهم لأن الأرض يشتريها من يعمرها لنفسه فيستفيع بها ملكاً ويرغب فيها لذلك، ويشتري بثمنها ما تكون غلته أنفع من غلة الأرض^(١٤٣).

- يباع الوقف للمصلحة الراجحة ولحاجة الموقوف عليهم إلى كمال المنفعة، وليس للضرورة التي تبيح المحظور، فالمحظور إذا لم يبيح للضرورة ترتب على ذلك هلاك النفس، والوقف إذا تعطلت

منفعته ليس بإمكان أحد أن ينتفع به، وبيع معدوم المنفعة لا يصح^(١٤٤).

- القول بعدم جواز بيع الوقف لأنه حرام، يترتب عليه عدم جواز بيعه لضرورة كالعبد إذا أعتق يحرم على سيده الذي أعتقه أن يبيعه ولو اضطر إلى ثمنه^(١٤٥).
- الذي يتولى بيع الوقف واستبداله هو القاضي العدل، لذا فإن النفس تطمئن إلى فعله، ولا يخشى على الأوقاف من الضياع ولو استبدلت بالدرهم والنقود^(١٤٦).

الترجيح

بعد استعراض أدلة المذاهب السابقة، والنظر في ردود كل فريق على معارضيه فإنني أميل إلى ترجيح رأي الفريق الثالث القائل بجواز بيع الوقف واستبداله للمصلحة للأسباب التالية :

- الصحابة لم ينكروا على عمر بن الخطاب، عندما أمر سعد بن مالك بنقل المسجد من موضعه في الكوفة إلى مكان آخر، وأصبح مكانه ساحة يباع فيها التمر. ومن المعلوم أن الصحابة لا يسكتون عن إنكار ما يعدونه خطأ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :- ردهم على عمر عندما أراد أن يضع حداً للمهر. - وردهم عليه عندما أراد أن يحد الحامل. فلو كان نقل المسجد منكراً، لكان أولى بالإنكار لما فيه من شناعة ظاهرة وأمر مستقيح.

وإذا ثبت جواز إبدال المسجد للمصلحة على الرغم من حرمة الشرعية، وعدم جواز إجارته والمعاوضة عنه، فلأن يجوز البيع والبدل في وقف الاستغلال أولى، لأن عينه ليس لها حرمة شرعية كالمسجد، ولأن الشيء المستبدل بالوقف أنفع للموقوف عليه^(١٤٧).

-الحديث الذي استند إليه الفريق الأول، والذي يُعد عمدة أدلتهم على عدم جواز بيع الوقف واستبداله للشروط التي وردت في الحديث وهي : لا يباع الوقف، ولا يوهب، ولا يورث. هذه الشروط بعض المحدثين أرجعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والبعض الآخر أرجعها إلى عمر بن الخطاب^(١٤٨)، فالشروط اذن ليس مجزوم بصحة نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن ناحية ثانية، فإنه على فرض نسبتها إليه صلى الله عليه وسلم فإنها معارضة بالأحاديث الأخرى التي استند إليها الفريق الثاني والثالث التي سبق ذكرها، التي تدل على جواز بيع الوقف، مثل رواية جواز بيع ثياب الكعبة ورواية جواز جعل مسجد الكوفة سوقاً للتجارين،

ونقل المسجد إلى موضع آخر والروايات التي تشير إلى أن بعض أحفاد وأبناء الصحابة باعوا من وقف آبائهم^(١٤٩).

ومن ناحية ثالثة ، فالروايات التي صرّحت بمنع بيع الوقف يمكن تأويلها بأن المقصود أن يبيعه الواقف ويملك عوضه من غير بدل يقوم مقامه^(١٥٠).

وهذا الرد يصلح أيضاً للرد على الروايات الأخرى المنسوبة إلى عدد من الصحابة كعلي ، وسعد والزبير ، وغيرهم ، التي تفيد عدم جواز بيع الوقف وهبته .

- وأما بالنسبة للرواية التي طلب فيها النبي صلى الله عليه وسلم من عمر أن يذبح النجبية نفسها التي أهديت له ، ونهيه له عن استبدالها بيدن أخرى ، هذه الرواية - على فرض صحتها - ليس فيها صيغة عموم تقضي النهي عن الإبدال مطلقاً ، وليس فيها ما يدل على أن البدل كان خيراً من الأصل فهذه النجبية يبدو أنها كانت نفيسة جداً ولهذا دُفع فيها مبلغ كبير ، فكان التقرب فيها إلى الله سبحانه أفضل من أن يتقرب بثمانها عدد من البدن دونها في الفضل ، فالفضل ليس دائماً بكثرة العدد فقط ، فالمالك قد يهدى له فرس نفيسة ، فتكون أحب إليه من عدة خيول بثمانها^(١٥١).

ومن ناحية أخرى فإن الحديث - كما أسلفنا في هامش ٢٦- ضعيف لأن راويه لا يعرف له سماع عن سالم بن عبدالله .

-أما بالنسبة للروايتين التي تذكر إحداهما أن علياً منع عمر من قسمة أموال الكعبة بين المسلمين والرواية الأخرى التي ترجع المنع إلى شيبة بن عثمان ، بحجة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك . فالرد عليهما بأن حديث السيدة عائشة السابق قد بين السبب الذي لأجله ترك صلى الله عليه وسلم ذلك .

-أما بالنسبة لأدلة الفريق الثاني التقليدية ، فإن المصلحة هي السبب في القول بجواز بيع الوقف واستبداله ، وليست الضرورة . فإبطال النبي صلى الله عليه وسلم لوقف عبدالله بن زيد ، وأمر عمر بن الخطاب لسعد بن مالك بنقل المسجد إلى التمارين ، وطلب علي بن أبي طالب بيع وقفه الذي وقفه على ولديه الحسن والحسين عندما خرج إلى صفين ، وبيع شيبة لخلق الكعبة ، وتغيير الخلفاء الراشدين لصورة المسجد الحرام والمسجد النبوي ، فقد كان المسوّغ لتجوز بيع الوقف واستبداله في كل ما ذكر المصلحة ، وليس الضرورة التي تبيح المحظور كآكل الميتة للمضطر التي يحصل بعدمها الموت . فلا يقاس مثل هذه الضرورة على ضرورة بيع الوقف لتعطّل منفعته ، لأنه

لو تعطل نفعه لم ينتفع به أحد ، وبيع ما لا منفعة فيه لايجوز^(١٥٢).

ومن ناحية أخرى فإن الحديث الأول ضعيف لأن راويه - كما أسلفنا في هامش ٧٨- لم يدرك عبدالله بن زيد . ثم إنه ليس لأحد أن يتصدق بقوام عيشه ، وهو مفسوخ إذا فعله .

- تنتقل الملكية في الوقف على الجهة العامة - عند جمهور الفقهاء - إلى ملك الله سبحانه ، إلا أنه يبقى للمسلمين المستحقين للانتفاع بالوقف حق التصرف فيه بحكم الولاية لا بحكم الملك تماماً مثل الاضحية المعينة بالنذر تخرج عن ملك صاحبها ، إلا أنه يبقى له ولاية التصرف فيها بالذبح والتفريق على الفقراء وذوي رحمه ، كما له ولاية التصرف فيها بالإبدال عندما يتلفها شخص ، فإن له أن يأخذ ثمنها ويشتري به بدلاً عنها ، على الرغم من أنه ليس مالكاً لها ، فكونها خارجة عن ملكه ، لا يتناقض مع جواز تصرفه فيها بولاية شرعية.

إن الملكية التي تثبت لصاحب الأضحية ليس على غرار ملكية المشتري لسلمة ما بحيث يجوز له بيعها وأخذ ثمنها وهبتها لمن يريد ، وتورث عنه ، وليس على غرار العبد المعتق الذي أصبح حراً انقطع التصرف فيه لسيده من بيع ونحوه . فالملك الذي يثبت لصاحب الأضحية فيها هو ملك خاص يثبت له فيه حق حفظها وذبحها وتوزيع لحمها والأكل منها ، وهذا الذي يملكه من أضحيته لا يملكه غيره منها.

الملكية ليست جنساً واحداً - كما يرى الفريق الأول - تتماثل أنواعها ، فالمقصود بالملكية هو الاستطاعة الشرعية ، فالشارع قد يسمح للمكلف في تصرف دون آخر ويملكه هذا التصرف دون ذلك فتثبت له ملكية خاصة ليست كملكية الوارث ولا ملكية الوارث كملكية المشتري من كل وجه ، بل قد تختلفان ، وكذلك الملكية الناجمة عن النهب والغنائم ونحوهما قد تخالف الملكية المترتبة على البيع والإرث^(١٥٣).

وإذا جاز إبدال الأضحية ، بما هو خير منها على الرغم من أنها لله تعالى ، يجب ذبحها له ، لذا فإن القول بجواز الإبدال في غيرها أولى ، لا سيما وأنه أقرب إلى التملك ، فإن حقوق الناس تقبل من البيع والبدل ما لا يقبلها حقوق الله سبحانه ، وتجوز المعاوضة في حق الشخص إلا أن يترتب على ذلك ظلم للآخرين ، أو يكون من حقوق الله تعالى ، فإنه لا يجوز إبدال القبلة بقبلة أخرى ، ولا الصلاة بصلاة أخرى ، ولا الصوم بصوم آخر^(١٥٤).

- أفتى كثير من علماء المالكية بجواز شراء الوقف المجاور للمسجد وتعويض أهله عنه لمصلحة المسجد لا لمصلحة أهله^(١٥٥) ، فلأن يباع الوقف ويعوض عنه أهله يكون أولى بالجواز^(١٥٦).

- كثير من الفقهاء من أصحاب الرأي الأول ، قالوا : بصحة وقف الأثمان للقرض ، وبجواز وقف الدراهم والدنانير^(١٥٧) ، ومن المعلوم أن هذه الأموال في المضاربة والقرض يذهب عينها ، ويقوم بدلها مقامها ، وإنما جاز ذلك لمصلحة الوقف ، وعليه فإنه يجوز البيع والبدل في الأموال الأخرى الموقوفة ، إذا كان فيه نفع ظاهر للوقف ' وإن لم تكن الحاجة ضرورة الوقف لذلك ' ^(١٥٨).

- لو كان بيع الوقف لا يجوز لأنه حرام ، لم يجز بيعه لضرورة ولا لغيرها مثله مثل العبد إذا اعتق وأصبح حراً ، فإنه لا يجوز لسيد السابق الذي اعتقه بيعه حتى ولو اضطر إلى ثمنه ^(١٥٩).

- إن القول بأن العقار الموقوف لا يجوز بيعه واستبداله لا حتمال وجود من يستأجره أو يقوم بإصلاحه مقابل سلفة يستردها مُصلح الوقف من كراء الوقف ، غير مسلم به ، لأنه - في الغالب - تكون الإجارة لمدة زمنية طويلة جداً ، مما يترتب عليه أن يصبح المستأجر كأنه مالك حقيقي للوقف ، بالإضافة إلى أن الأجرة التي يدفعها قليلة جداً ، وبذلك تكون منفعة الوقف ضئيلة . ولكن إذا بيع العقار ، فقد يشتري بثمانه ما تكون أجرته أنفع للوقف ، وتكون أضعاف المنفعة المتحصلة بالأجرة ^(١٦٠).

هذا وقد انتقد بعض الفقهاء تأجير الوقف مدة طويلة ، منهم ابن قيم الجوزية الذي يقول : ' وكم قد ملك من الوقف بهذا الطريق ، وخرج عن الوقفية بطول المدة ، واستيلاء المستأجر فيها على الوقف هو وذريته ، وكم زادت أجور الأرض أو العقار أضعاف ما كانت ، ولم يتمكن الموقوف عليه من استيفائها ، ومفاسد هذه تفوت العد ' ^(١٦١).

ومن ناحيته ثانية ، فإن أساليب استغلال الوقف عن طريق الإجارة الطويلة ألحقت أضراراً بالوقف بسبب إهمال المستأجرين للوقف الأمر الذي أدى إلى تراجع الأوقاف ، وجعلها قاصرة عن تحقيق دورها في التنمية المنشودة ^(١٦٢).

- إن الغلات المثمرة هي أساس الوقف ، فما دام الوقف مستمراً ، وغلاته تصرف على جهاتها فهو لازم أبدي ، إذ العبرة في الوقف الاستمرارية في الصرف في مجالات البر التي حددها الواقف ، فما دام ذلك مستمراً فالوقف مستمر ، والبيع والاستبدال لا يتنافى مع هذا الغرض لأنه لا يلجأ إليه إلا لمصلحة الوقف. من حيث زيادة غلاته أو المحافظة عليهما من التراجع والنقص ^(١٦٣).

- القول ببيع الوقف واستبداله فيه مصلحة ظاهرة ولا سيما في وقتنا الحاضر ، فلنأخذ نرى أراض زراعية زحف عليها العمران ، وأصبحت جزءاً من المدن ، ولو بقيت على حالها ولم تستبدل بغيرها لكانت غلاتها ضعيفة مقارنة بما يمكن أن يكون بدلاً منها ، فلو بيعت لأمكن بثمنها شراء

بدل منها أضعافها في المقدار والغلات عن طريق استثمار ثمنها في إقامة عمارات للإيجار أو أسواق تجارية أو أراضٍ صالحة للإيجار والزراعة ، ونحو ذلك ، ولا شك أن هذا يزيد موارد البلاد .

ومن ناحية ثانية ، فإن الأوقاف القديمة الموجودة داخل المدن أصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً تستكي منه المجالس البلدية وأجهزة الدولة الرسمية والناس ، وهذا - بدون شك - يعطي صورة سيئة عن الفقه الإسلامي فيتهم بالقصور والجمود . فإذا لم يمكن إعادة بناء الوقف وترميمه ، فبيعه وشراء بدل منه سيكون أفضل ، فعدم انتقال الأعيان وبقاؤها على حال واحد يضعفها ويجعل عطاءها ضئيلاً فيعمل على إضعاف ثروة البلاد . فالوقف لا يصح أن يجمد على حال واحدة لا يتغير بتغير الزمان والأحوال ^(١٦٤) .

ومن ناحية ثالثة ، هناك أوقاف كثيرة على نحو قطع صغيرة لا تسد محاصيلها التكاليف التي تصرف عليها ، لذا كان من الأفضل بيعها وشراء بدل منها يكون على نحو قطعة أرض كبيرة يمكن الانتفاع بها ^(١٦٥) ، واستثمار أثمانها في مشاريع تدر دخلاً جيداً .

- إن القول بجواز البيع والاستبدال في العقار الموقوف للمصلحة ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى التيسير على الناس ورفع الحرج عنهم وتحقيق مصالحهم ودرء المفسدة عنهم ، وعدم إيقاعهم في العسر . يقول تعالى : " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر " ^(١٦٦) . ويقول صلى الله عليه وسلم : " لا ضرر ولا ضرار " ^(١٦٧) . فكل حكم يؤدي إلى إلحاق المشقة والحرج والضرر في الناس في معاملاتهم فليس من الشريعة في شيء ^(١٦٨) يقول ابن قيم الجوزية : " إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث فليس من الشريعة " ^(١٦٩) .

وأخيراً ، يمكننا القول : بأن التخوفات التي أثارها الذين لا يجيزون بيع الوقف واستبداله سواء أكانوا من القدماء أو المحدثين مثل : الخوف من حقوق غيب بالوقف جراء البيع والاستبدال ، والخوف من إتاحة المجال للقائمين على الوقف ولأصحاب المناصب العالية من التعدي على الأوقاف وأكل ثمنها دون شراء بدل منها مما يجعل الوقف يتعرض للفناء ^(١٧٠) .

نقول : إن البيع والاستبدال سيكون منصوباً عليه في القانون الذي تسنه الدولة بشأن الوقف ،

ومضبوطاً بشروط متشددة. وفي تطبيق مواد القانون بكل حزم وجدية ، ومع مراعاة الشروط اللازمة فلن يلحق بالوقف غبن وإذا لحقه غبن ، فلا شك ، أن هذا الغبن سيكون يسيراً يتسامح فيه .

ومن ناحية أخرى ، فلن يجزؤ أحد مهما كان منصبه على أن يعتدي على الوقف أو يمد يده إلى أثمانها خوفاً من العقوبة الصارمة التي ستوقع عليه ، وبذا لا تتعرض الأوقاف إلى الفناء والتلاشي بل تبقى مستمرة ومعيناً لا ينضب يسهم في التنمية في المجتمع المسلم في شتى المجالات من دينية وثقافية وعلمية واجتماعية واقتصادية وغيرها .

شروط بيع الوقف واستبداله

الفقهاء قديماً - ولا سيما من الحنفية - الذين أجازوا بيع عقار الوقف واستبداله سواء أكان للضرورة أم للمصلحة ، لم يدعوا الباب مفتوحاً على مصراعيه للقائمين على الوقف يتصرفون فيه كيفما شاءوا ، وإنما وضعوا شروطاً تناسبت مع ظروف عصرهم . وفيما يلي نعرض لهذه الشروط ، ثم نذكر رأينا فيها .

١ - شروط بيع واستبدال الوقف الذي تعطلت منفعته (البيع والاستبدال للضرورة) :

١- عدم الانتفاع بالوقف بالكلية كأن يتهدم ، أو يغصبه غاصب فيجري عليه الماء حتى يصير بحرّاً لا يصلح للزراعة . قال بهذا الشرط أغلب الحنفية وأغلب الحنابلة وبعض المالكية وأغلب الشيعة الإمامية ^(١٧١) .

٢- أن يكون المستبدل القاضي العدل. وهذا الشرط ليس موضع اتفاق ، فقد ذهب بعض الفقهاء ولا سيما من الحنفية والحنابلة إلى أنه يصح البيع والاستبدال عن طريق الإمام أو القِيم على الوقف ^(١٧٢) .

٣- ألا يكون البيع بغبن فاحش . وهذا الشرط موضع اتفاق بين العلماء الذين أجازوا البيع والاستبدال ^(١٧٣) .

٤- أن يكون البديل والمبدل من جنس واحد ، وهذا الشرط موضع خلاف حتى عند

الحنفية أنفسهم^(١٧٤).

- ٥- ألا يكون هنالك ريع للوقف يُعمر به ، وألا يوجد مستأجر لدور الوقف^(١٧٥) .
 - ٦- أن تكون الدار الموقوفة والدار البديلة التي تحل محلها في محلة واحدة ، أو محلة الأخرى خيراً . وهذا الشرط موضع خلاف حتى عند الحنفية أنفسهم^(١٧٦) .
 - ٧- ألا يبيعه من لا تقبل شهادته للقيّم على الوقف ، أو ممن له عليه دين^(١٧٧) .
 - ٨- ألا يستبدل العقار بنقود ، وإنما يستبدل بعقار ، وهذا الشرط قال به ابن نجيم ولم يشترطه فقهاء المذاهب الأخرى^(١٧٨) .
 - ٩- أن يتم البيع والاستبدال بحضور من لهم خبرة بتقدير القيمة والمساحة ممن عرفوا بالعدالة ، يشهدوا بأن عملية البيع والاستبدال هي في مصلحة الوقف^(١٧٩) ، وهذا الشرط ليس موضع اتفاق بين الفقهاء .
 - ١٠- تدوين البيع والاستبدال في محضر والإشهاد عليه^(١٨٠) . وهذا الشرط موضع اتفاق بين الفقهاء .
 - ١١- تجديد الوقف للعين البديلة عن الوقف الذي تم بيعه^(١٨١) ، وهذا الشرط ليس موضع اتفاق بين الفقهاء الذين أجازوا البيع والاستبدال .
- ب- شروط بيع واستبدال الوقف العامر (بيع الوقف للمصلحة) :
- ١- إذا شرطه الواقف . وهذا الشرط موضع اتفاق بين أغلب الفقهاء من مختلف المذاهب^(١٨٢) .
 - ٢- أن يجحد الغاصب ولا يئنه ، وأراد دفع القيمة ، فلقيم الوقف أخذها ليشتري بها بدلاً^(١٨٣) .
 - ٣- أن يرغب فيه انسان ببدل أكثر غلة وأحسن صقماً (مكاناً) ، وهذا الشرط موضع اختلاف بين الفقهاء . فقد ذهب أكثر الحنفية والحنابلة إلى منعه ، وأجازه بعض الحنفية كأبي يوسف ، وبعض الحنابلة كابن تيمية^(١٨٤) .
 - ٤- إذا وقع نزاع شديد بين أصحاب الوقف بحيث يخشى أن يؤدي النزاع إلى القتل وإتلاف الأموال ، ولا ينحسم هذا الخلاف إلا ببيع العقار الموقوف ، فيباع ويقسم ثمنه بين

أربابه . وهذا الشرط اشترطه بعض فقهاء الشيعة الإمامية (١٨٥) .

مناقشة شروط البيع والاستبدال

ترى هذه الشروط التي ذكرها الفقهاء قديماً ، هل هي ثابتة بحيث لا يجوز مخالفتها ولا استبعاد بعضها ، ولا الزيادة عليها ؟ .

يمكننا القول إن هذه الشروط ليست نصوصاً لا يجوز مخالفتها ولا حذف بعضها ، فهي ليست ملزمة لنا ، فقد وضعها الفقهاء بقصد المحافظة على الوقف متأثرين بالظروف التي مرت بها عصورهم فلم توضع جميعها في عصر واحد ، ونحن بدورنا لنا أن نستبعد بعض هذه الشروط وأن نستبقي بعضها وأن نزيد عليها حسب ما تقتضيه مصلحة الوقف .

فلا يشترط لجواز بيع الوقف واستبداله أن يكون متهدماً بحيث تنعدم منفعته ، لأنه لو تعطل الانتفاع به لم يجز بيعه شرعاً . ومن ناحية أخرى ، فإن بيع الوقف واستبداله في كافة المواضع كان عند قلة الانتفاع به لا مع تعطل الانتفاع به بالكلية . (١٨٦)

ولا يشترط أن يكون البدل من جنس الوقف الذي بيع ، بل يجوز شراء أي عين بشمنه مما فيه مصلحة للوقف سواء أكان البدل عمارات أو مخازن تجارية للإيجار ، أو أراض زراعية ونحوه لأن الاعتبار لكثرة الغلة وقلة النفقات وليس للجنس . (١٨٧)

ثم إن القول بأن يكون البدل من جنس الوقف المبيع يجعل المشكلة قائمة ولا يقدم الحل المناسب (١٨٨) ، لأن قطعة الأرض البديلة التي يشترط زراعتها بصنف معين من الحبوب أو الثمار لا يعطي ناتجها - في الغالب - قيمة ما يصرف عليها لكثرة النفقات عليها من جهة ، ولهبوط سعرها من جهة أخرى . كما أن هذا النوع من الحبوب أو الثمار لم يعد الطلب عليه كما كان في السابق لحلول أصناف أخرى محله .

ولا يشترط أن يكون البدل في بلد الوقف المبيع ، إذا دعت المصلحة إلى ذلك . يروى عن الإمام أحمد قوله بجواز بيع المسجد إذا خرب المكان حوله ، ويعمر بشمنه مسجد آخر في بلد آخر إذا لم تكن حاجة إليه في البلدة الأولى ، والوقف على جهة عامة أو على المساكين أولى بجواز نقله إلى مكان آخر من المسجد .

وليس في تخصيص مكان الوقف الأول غاية شرعية ولا مصلحة لأهل الوقف ، ومالم يأمر الشارع به ، وليس فيه مصلحة للإنسان ، لا يكون واجباً ولا مستحباً لمن يشتري بالعوض مايقوم مكانه

فكان العدول عن ذلك جائزاً ، بل ربما يكون مستحباً في بعض الأحيان ، وواجباً في أحيان أخرى إذا تحققت المصلحة فيه ^(١٨٩) .

ومن ناحية أخرى ، فإن القول بجواز أن يكون البدل في غير بلد المبدل ، يمكن من إيجاد أوقاف في جميع المحافظات والألوية في الدولة ، الأمر الذي يجعل خدمات الوقف تتوزع وتعم كافة أنحاء البلاد ^(١٩٠) .

ولا يشترط تجديد وقف البدل ، فإن البدل يصبح وقفاً بمجرد الشراء دون حاجة إلى وقفه من جديد لأنه إذا تمّ الشراء لجهة الوقف على وفق الوجه الشرعي ، أصبح العقد لازماً ، وصار وقفاً قياساً على الوكيل إذا قام بشراء سلعة ما لموكله يقع شراؤه له ^(١٩١) ، وقياساً أيضاً على بدل الأضحية ^(١٩٢) .

ولا يشترط أن يكون بدل الوقف المبيع عقاراً بل يجوز أن يكون البدل نقوداً . فإن كثيراً من الفقهاء أفتوا بجواز وقف الدراهم والدنانير ^(١٩٣) ، وهذه الأموال لا ينتفع بها إلا مع إبدال عينها سواء أكان عن طريق المضاربة أو القرض أو عن طريق عقود أخرى ^(١٩٤) .

ومن ناحية أخرى ، فإن بيع الوقف بالنقد وتوظيفه في البنوك الإسلامية أو في الشركات التجارية والصناعية ، أو في المشاريع الاستثمارية ، يجعل الوقف على الدوام مصدراً منتجاً يتمكن من تقديم خدماته التي شرع لأجلها ، كما يتمكن من الإسهام في عملية التنمية في البلاد .

أما بالنسبة للشرط القائل بعدم جواز بيع الوقف إذا كان هناك من يريد استجاره . إن هذا الشرط يكون مقبولاً إذا كانت الأجرة المدفوعة معقولة ومجزية ، أما إذا كانت الأجرة المتحصلة قليلة - كما هو الحال في غالب أجرة الوقف - فإنه لا يكون مقبولاً في هذه الحالة ، ولا مانع عندئذٍ من بيع الوقف ، واستثمار الثمن في مشاريع قد تدر أضعاف المنفعة المترتبة على الأجرة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الإجارة الطويلة للوقف التي أصبحت شائعة في تأجير الوقف ترتب عليها إهمال المستأجرين للوقف وإلحاق أضرار بالغة به ، مما أدى إلى جعل الوقف غير قادر على تحقيق رسالته في تقديم المساعدات لمستحقيها وفي الإسهام في التنمية ^(١٩٥) .

وأما بالنسبة لاشتراط أن يكون المستبدل هو القاضي العدل ، نرى أن يتم الاستبدال عن طريق لجنة تضم نخبة من أهل الاختصاص في العلوم الشرعية والاقتصاد والإدارة والتخطيط ممن عرفوا بالأمانة والنزاهة والاستقامة والغيرة على المصلحة العامة للأمة ، يختارهم الرجل الأول في الدولة .

أما بالنسبة للشروط الأخرى فنرى بقاءها . فلا يجوز مطلقاً بيع الوقف إذا ترتب عليه غبن فاحش بالوقف . ولا يجوز البيع لمن لا تقبل شهادته لأحد أعضاء اللجنة التي تتولى بيع الوقف واستبداله من باب الأخذ بالأحوط لمصلحة الوقف . ولا بد من تدوين البيع والاستبدال في محضر رسمي لدى الجهة المختصة بمثل هذه المعاملات . وإذا كان العقار غير الموقوف في زماننا يثبت في محضر رسمي ويشهد عليه ، فمن باب أولى أن يتم ذلك بالنسبة لبيع العقار الموقوف ولا مانع - عند الحاجة - من استعانة اللجنة بأناس لهم خبرة بتقدير القيمة والمساحة .

وأما فيما يخص الشروط المتعلقة ببيع واستبدال الوقف العامر ، فهي باقية إذا ما استثنينا الشرط الثاني وهو أن يجحد الغاصب الوقف ولا توجد بينة تثبت الوقف ، وأراد دفع قيمة الوقف فللقائم على الوقف أخذها ليشتري بها بدلاً من الوقف .

إن هذا الشرط لم يعد صالحاً للعمل به ، لأن جميع الأراضي والدور الموقوفة مثبتة ومسجلة بصفة رسمية لدى فروع مديرية الأراضي والمساحة المتواجدة في جميع محافظات وألوية البلاد .

وأخيراً ، فإن القول بجواز بيع الوقف واستبداله للمصلحة في حدود الشروط والضوابط التي تضعها قوانين الوقف ، سيجعل الوقف قادراً على الإسهام في تحقيق التنمية الشاملة ، كما كان عليه الحال في العصور الماضية .

أثر البيع والاستبدال للوقف في التنمية

يجمل بنا أن نلقي نظرة سريعة على أثر الوقف في التنمية في العصور الإسلامية السابقة . لقد اضطلع الوقف بدور في عملية التنمية في شتى المجالات من دينية وثقافية وصحية واجتماعية واقتصادية .

ففي المجال العلمي والثقافي ، أسهم الوقف في تشييد المساجد والكتاتيب والمدارس والمكتبات وفي تعيين عدد لا بأس به من الموظفين فيها .

وفي المجال الصحي ، كان للأوقاف الفضل في إنشاء المستشفيات (البيمارستانات) لمعالجة المرضى مجاناً ، وكان لهذه المستشفيات أثر في تقدم الطب والصيدلة والتمريض^(١٩٦) .

وفي المجال الاجتماعي : أسهمت الأوقاف في تأمين السكن لطلبة العلم ولبعض الأسر الفقيرة وبناء فنادق لخدمة المسافرين ، وتوفير أرض للفلاحين ولا سيما من الأيتام^(١٩٧) . ومن ناحية ثانية عملت

الأوقاف على إنشاء السقايات ، وحفر الآبار في طرق التجارة ومحطات الاستراحة بقصد سقي المسافرين والماشية ، وإقامة الجسور ، والقناطر ، وإصلاح الطرق ... كما عملت على تقديم معونات مادية للفقراء والأيتام والمحتاجين من نقود ، وملابس ، وقضاء ديون العاجزين عن سداد دينهم ، وتقديم الحليب والسكر للعائلات الفقيرة ، ومساعدة الشباب في تسهيل أمر زواجهم بدفع المهر عنهم^(١٩٨).

ولم يقتصر أثر الوقف على تقديم يدّ العون والمساعدة لكل محتاج من أفراد المجتمع المسلم ، بل تعداه إلى الإحسان إلى الحيوانات والطيور ، فقد أوقفت بعض الأراضي على الحيوانات المريضة تبقى ترعى فيها حتى تموت ، وأوقفت بعض الدور لحماية الطيور في فصل الشتاء من الهلاك ، وجعل لمن يعالجها مبلغاً من المال مقابل عمله^(١٩٩).

وفي المجال الصناعي ، كان للوقف دور مهم في انتشار بعض الصناعات ، كصناعة السجاد ، والقناديل ، والورق ، وأدوات الخط والتجليد ، والأدوية والسيوف ...^(٢٠٠) ، ومما لا شك فيه أنه كان لهذه الصناعات أثر مهم في تنشيط حركة التجارة . وكانت هذه الصناعات بالإضافة إلى الأعمال الأخرى كالعروق في جسم الأمة بثت فيه الحياة ووهبت القوة في كل جزء منه .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ، هل للمسألة موضوع البحث - بيع الوقف واستبداله - أثر مهم في دفع عجلة التنمية في الوقت الحاضر ؟ .

إن مسألة استغلال أموال الوقف وتنميتها عن طريق البيع والاستبدال حظيت بالعناية والاهتمام من قبل كثير من فقهاء المذاهب الإسلامية ، ولا سيما من الحنفية والحنابلة . وفيما يلي نورد طائفة من أقوالهم في هذا الصدد :

يقول ابن عقيل : " الوقف مؤبد فإذا لم يمكن تأييده على وجه تخصيصه استبقينا الفرض وهو الانتفاع على الدوام في عين أخرى ، وإيصال الأبدال جرى مجرى الأعيان ، وجمودنا على العين مع تعطلها تضييع للفرض ... " ^(٢٠١).

ويقول ابن تيمية : " جواز بيع الوقف إذا خرب ليس مشروطاً بأن لا يوجد مستأجر ، بل يباع ويعوض عنه إذا كان ذلك أصلح من الإيجار ... " ^(٢٠٢).

وجاء في شرح فتح القدير : " إن تعذر إصلاح المنهدم من الوقف باعه وصرف ثمنه في ذلك إقامة للبدل مكان المبدل ... " ^(٢٠٣).

وجاء في رسائل ابن نجيم : " إذا ضعفت الأرض عن الاستغلال ، والقيّم (ناظر الوقف) يجد بضمنها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء أو أكثر ريعاً ، كان له أن يبيع هذه الأرض ويشتري بضمنها أرضاً أخرى " (٢٠٤).

ويقول ابن عابدين : " لو استبدل الخانوت بأرض تزرع ، ويحصل منها غلة قدر أجره الخانوت كان أحسن ، لأن الأرض أدوم وأبقى وأغنى عن كافة الترميم والتعمير بخلاف الموقوفة للسكن " (٢٠٥).

ومن الجدير بالذكر أن نورد هنا أيضاً أقوالاً لعدد من الفقهاء في جواز وقف الدراهم والدنانير لما لها من علاقة قوية بموضوع البحث ، منها :

يقول أبو البركات الخبلي : " جواز وقف الأثمان لغرض القرض أو التنمية والتصدق بالربح " (٢٠٦).

ويقول محمد بن عبد الله الأنصاري : " يجوز وقف الدنانير لأنه لا ينتفع بها إلا باستهلاك عينها وتدفع مضاربة ويصرف ربحها في مصرف الوقف " (٢٠٧).

وإذا ما أردنا أن نحافظ على مقصود الشرع من تأييد الوقف وجعله دائماً مصدراً إنتاجياً يسد حاجة الموقوف عليهم ، ويسهم في عملية التنمية الشاملة ، فلا بد نظراً لتطور الأوضاع الاقتصادية وتغيّر أوضاع الناس ، أن يحصل تطور في مفهوم أعيان الوقف بأن يجعل بدل الوقف نقوداً ترصد في أحد البنوك الإسلامية ، ويصرف من ربحها على جهات البرّ ، أو أن يجعل على نحو أسهم في شركات تجارية ، أو صناعية ، أو زراعية ، أو يوظف في مشاريع استثمارية مثل : إقامة الأسواق التجارية ، والعمارات السكنية للإيجار ، والفنادق ونحوها (٢٠٨).

إن كثيراً من الأراضي الزراعية الموقوفة مهملة ، وإن زرعت فإن ناتجها ضعيف لا يغطي مصاريفها كما أن أغلب الدور الموقوفة تؤجر بأجرة زهيدة ، وتحتاج دائماً إلى إصلاح جعلها عبئاً جسيماً أثقل كاهل الأوقاف لقلة ريعها ولكثرة النفقات عليها ، مما أدى إلى تراجعها وضعفها . كما أنه توجد أراضٍ موقوفة على نحو قطع صغيرة ، ريعها لا يسد ما يصرف عليها ، فكان من الأفضل بيعها وشراء عقار كبير يمكن الانتفاع به (٢٠٩).

ومن ناحية ثانية ، فإن وجود مثل هذه الأوقاف المتهدمة وضعيفة المنفعة شكّل معاناة للمجالس البلدية والسلطات الرسمية ، بالإضافة إلى تشكّي الناس منها .

ومن ناحية ثالثة ، فإن كثيراً من الأملاك الوقفية ، وضع عدد محدود من المستغلين يده عليها يتوارثونها وكأنهم المالكون الحقيقيون لها دون أن يهتموا بصيانتها وإصلاحها ، وعندما يريدون تركها يأخذون مقابل ذلك خلو . وهذا بالتأكيد يتنافى مع الحكمة من مشروعية الوقف ، هذه الحكمة التي تتجلى في تقديم خدمات للمجتمع ولا سيما المحتاجين وليس خدمة عدد من المستغلين^(٢١٠).

لا شك في أنه عن طريق النقود الموقوفة المتحصلة من بيع الوقف يتمكن الوقف من أن يكون قادراً على تمويل نفسه مستغنياً عن التمويل الخارجي^(٢١١) ، وأن يكون قادراً على مواكبة التطور في العصر الحاضر ، وأن يمكن القائمين على الوقف من أن يجعلوا أمواله مصدراً إنتاجياً مستمراً ينسجم مع القول بتأبيد الوقف ، يستطيع المشاركة بقوة في رفع المستوى الديني، والعلمي، والصحي، والاقتصادي، والاجتماعي، والرياضي عن طريق^(٢١٢) :

- تشيد المساجد ودور القرآن .
- بناء المدارس والكليات والجامعات ، وإنشاء مؤسسات كبرى للبحث العلمي .
- إفاد الطلبة المتفوقين في بعثات دراسية للتخصص في الموضوعات التي تسهم في النهضة الصناعية كالفيزياء، والكيمياء، والهندسة والرياضيات، والطب .
- إنشاء المؤسسات الإعلامية والثقافية من إذاعة وتلفزيون ، ومجلات متخصصة في شتى المجالات لنشر الفكر الإسلامي .
- بناء المراكز الطبية والمستشفيات المتخصصة .
- استصلاح الأراضي الزراعية الوعرة وجعلها صالحة للزراعة ، واتباع أفضل الأساليب الحديثة في الزراعة ، وتربية المواشي والدواجن والنحل .
- إقامة المصانع المختلفة .
- إقامة الشركات ، والمباني، والفنادق، والأسواق التجارية .
- إنشاء بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، يمكن عن طريقها تأمين التحويل اللازم لاستثمار الأراضي الوقفية .
- شراء أسهم في شركات تجارية وزراعية وصناعية .
- بناء العمارات لتأجيرها لأغراض السكن ، الأمر الذي يخفف من أزمة السكن .

- تقديم المساعدات المادية بشتى أنواعها للفئات الاجتماعية الأقل حظاً.
- إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل.
- إنشاء جمعيات للمحافظة على البيئة.
- إنشاء جمعيات للرفق بالحيوان.
- إقامة الأندية الرياضية.

ومن ناحية أخرى ، فإنه عن طريق بيع الوقف يمكن إيجاد أراضي وقف قابلة للاستثمار ، أو مشاريع وقفية في كافة محافظات وألوية الدولة على اعتبار أن الأوقاف تدعم بعضها بعضاً ، وهذا الأمر يولد انطباعاً وإحساساً طيباً لدى سكان المحافظات والألوية أن أوقافهم محل عناية ، وأنها في نحو مستمر ، فيدفعهم ذلك إلى الوقف وعمل الخير ، وبذلك تزدهر حركة التنمية في جميع أرجاء الدولة (٢١٣).

وأخيراً: فإن المردود القوي للوقف على التنمية في شتى المجالات يجمعـ منه ' كقطاع خاص (٢١٤) ، يسهم في فك الأزمات المالية التي قد تتعرض لها الدولة بما يقدمه لها من قروض ، كما يستطيع تحمّل أعباء كثيرة عن الدولة في كثير من المجالات بما يقدمه من خدمات مختلفة للكثير من فئات المجتمع (٢١٥).

وعلى الرغم من أننا في هذه الدراسة لسنا معنيين بمناقشة إدارة الوقف لأن هذه المسألة مستقلة عن موضوع البحث ، إلا أنه يجدر بنا أن نشير هنا إلى أنه لضمان حماية أموال الوقف واستثمارها في الطرق التي تحقق ريعاً جيداً ، لا بد أن يكون هناك صندوق خارج عن خزينة الدولة يوضع فيه مال الوقف ، ويتولى الإشراف عليه مجلس مكون من عدة أشخاص من ذوي الكفاءة ، ومن عرفوا بالأمانة والاستقامة ولا مانع أن يكون من بينهم بعض المسؤولين في الدولة تنحصر مهمتهم في المراقبة وتوفير الحماية. إن مثل هذا المجلس يعطي مجالاً أفضل للتنمية عن طريق وضع الخطط الناجحة لتنمية مال الوقف (٢١٦) ، كما أن هذا المجلس يكون قادراً على وضع برنامج شامل للاندفاق من مال الوقف على الأمور التعليمية ، والصحية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وغيرها التي تتبع الأوقاف.

الخاتمة .

بعد الانتهاء من دراسة مسألة بيع الوقف واستبداله بقي أن نشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ونجملها على النحو التالي :

أولاً : إن القول ببيع الوقف واستبداله يضيف على الوقف الإسلامي صبغة المرونة، ويجعله قادراً على مواكبة التطور وعلى إيجاد حل لمشاكله .

وهذا - لاشك - يُسهم في إزالة الفكرة السيئة من أذهان الناس على مختلف فئاتهم من أن الوقف الإسلامي جامد وقاصر .

ثانياً : بيع الوقف واستبداله يمكن القائمين على الوقف من إيجاد أوقاف في جميع أقاليم الدولة ، مما يمكن الوقف من تقديم خدماته لكافة السكان .

ثالثاً : جواز بيع الوقف واستبداله ليس مشروطاً بأن لا يوجد مستأجر للوقف ، بل يباع ويعمّض عنه إذا كان أنفع من الإيجار ، وبذلك لا يتركز الوقف في يد عدد محدود من المستأجرين المستغلين .

رابعاً : جواز أن يكون بدل الوقف نقوداً ، يمكن من الحصول على رأس مال يوفر التمويل اللازم لتنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية مما يؤدي إلى الحصول على أرباح طائلة تسهم في تنشيط عملية التنمية في شتى مجالاتها .

فالعبرة في الوقف الاستمرارية في الانتفاع به على الدوام ، وفي تقديم العون والمساعدة للفقراء والمحتاجين ، فما دام ذلك مستمراً فالوقف مستمر ، فالجمود على العين مع تعطل منفعتها تضييع للغرض من الوقف .

خامساً : لا يشترط أن يكون بدل الوقف المبيع من جنسه ، ولا في بلده إذا دعت المصلحة إلى ذلك .

سادساً : يصبح البدل وقفاً بمجرد الشراء ، ولا يشترط تجديد وقفه .

سابعاً : يُعد ابن تيمية أكثر العلماء دفاعاً عن فكرة بيع الوقف واستبداله للمصلحة وهو يوافق فيما ذهب إليه الإمام أبا يوسف وبعض الحنفية الذين قالوا بجواز بيع الوقف واستبداله للمصلحة .

الهوامش

- (١) محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، دار لسان العرب ، بيروت ، ج١ ، ص ٢٩٨ .
- (٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .
- (٣) عبدالله بن أحمد بن قدامة ، المغني على مختصر الخرقى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج٤ ، ص ٢ ، وعبدالله الموصلي ، الاختيار لتعليل المختار ، دار المعرفة ، بيروت ، ج٢ ، ص ٣ .
- (٤) محمد الخطيب الشربيني ، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ج٢ ، ص ٢ . .
- (٥) عبدالرحمن الجزيري ، الفقه على المذاهب الأربعة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ج٢ ، ص ١٤٨ .
- (٦) برهان الدين إبراهيم بن موسى الطرابلسي ، الإسعاف في أحكام الأوقاف ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ص ٣٣٠ وأحمد بن تيمية ، مجموع فتاوى ابن تيمية ، جمع وترتيب عبدالرحمن النجدي وابنه ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ج٣١ ، ٢١٢ .
- (٧) الطرابلسي ، الإسعاف ، مصدر سابق ، ص ٣٣٠ . ومحمد أبو زهرة ، محاضرات في الوقف ، دار الفكر العربي القاهرة ، ١٩٧١ م ، ص ١٦١ .
- (٨) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٢١ ، ص ٢١٢ .
- (٩) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار ، شرح تنوير الأبصار ، دار الفكر ، بيروت ، ج٤ ، ص ٣٧٩ . .
- (١٠) المصدر نفسه .
- (١١) ابن نجيم ، رسائل ابن نجيم ، تحقيق خليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ص ٨٣ .
- (١٢) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، دار الفكر ، بيروت ، ج٦ ، ص ٢٢٠ . والكاساني ، بدائع الصنائع ، مطبعة الإمام ، القاهرة ، ج٨ ، ص ٣٩١٢ ، والموصلي ، الاختيار لتعليل المختار ، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٤٢ ، ٤٣ .
- (١٣) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٣٨٤ . وابن نجيم ، رسائل ، ص ٨١ .
- (١٤) المصدران نفسيهما .
- (١٥) المصدران نفسيهما .

- (١٦) السرخسي، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦، ج ١٢، ص ٤١. وابن نجيم، رسائل، مصدر سابق، ص ٨٣.
- (١٧) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج ٤، ص ٢٤٢. وابن نجيم رسائل، مصدر سابق، ص ٨٠.
- (١٨) ابن نجيم، رسائل، مصدر سابق، ص ٨٩. وابن عابدين، حاشية رد المحتار، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٨٨.
- (١٩) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٨٨.
- (٢٠) الخطاب، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٧، ص ٦٦١، والخرشي، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧، ج ٧، ص ٣٩٢.
- (٢١) الدردير، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب مالك، دار المعارف، القاهرة، ج ٤، ص ١٢٦. والخرشي، حاشية الخرشي، مصدر سابق، ج ٧، ص ٣٩٢.
- (٢٢) المصدران نفسهما. والخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق، ج ٧، ص ٦٦١.
- (٢٣) الخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق، ج ٧، ص ٦٦٣. والخرشي، حاشية الخرشي، مصدر سابق، ج ٧، ص ٣٩٣. والقرافي، الذخيرة، تحقيق سعد أعر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١، ج ٦، ص ٣٣١.
- (٢٤) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦، ج ٥، ص ٤٧٨.
- (٢٥) الونشريسي، المعيار المعرب، تخريج جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١، ج ٧، ص ٥٧، ٢٠٠، ٢٣٢، والخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق، ج ٧، ص ٦٦٢.
- (٢٦) الخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق، ج ٧، ص ٦٦٢.
- (٢٧) الخرشي، حاشية الخرشي، مصدر سابق، ج ٧، ص ٣٩١، والونشريسي، المعيار المعرب، مصدر سابق، ج ٧، ص ٦٥، ١٣٦، ١٤٦.
- (٢٨) النووي، روضة الطالبين، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٤١٩، ٤٢٠. والشربيني، مغني المحتاج، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٩٢/ والنووي، المجموع، دار الفكر، بيروت، ج ١٥، ص ٣٤٧.
- (٢٩) الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٧،

- ج ٥، ص ٣٩٥. والملاوردي، الحاوي الكبير، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م، ج ٧، ص ٥١١. والشيرازي، المهذب، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، ج ١، ص ٤٥٢.
- (٣٠) الشربيني، مغني المحتاج، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٩٠.
- (٣١) النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج ٤، ص ٤١٩، ٤٢٠.
- (٣٢) الشربيني، مغني المحتاج، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٩٢. والشرقاوي، حاشية الشرقاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٦، ص ٢٨٣.
- (٣٣) النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج ٤، ص ٤١٨، والقفال، حلية العلماء في مذاهب الفقهاء، تحقيق ياسين درادكة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ج ٦، ص ٣٩.
- (٣٤) الرملي، نهاية المحتاج، مصدر سابق، ج ٦، ص ٣٩٥، والشربيني، مغني المحتاج، مصدر سابق، ج ٢، ص ٣٩١.
- (٣٥) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، مصدر سابق. ج ٣١، ص ٢٣٣. والفتوح، منتهى الإرادات، تحقيق عبدالغني عبدالحالقي، عالم الكتب، القاهرة، ج ٤، ص ١٩.
- (٣٦) ابن قدامة، المغني على مختصر الخرقي، مصدر سابق، ج ٦، ص ٢٢٥، ٢٢٦، والنجدي، حاشية الروض المربع، شرح زار المستنفع، الرياض، ١٣٩٨هـ، ج ٥، ص ٥٦٤. وابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج ٣١، ص ٢١٧.
- (٣٧) النجدي، حاشية الروض المربع، مصدر سابق، ج ٥، ص ٥٦٦، ٥٦٧. وابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج ٣١، ص ٢١٣.
- (٣٨) ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ج ٦، ص ٢٢٥، وابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج ١٣، ص ٢١٢، ٢١٤.
- (٣٩) المصدران نفسيهما.
- (٤٠) ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ج ٦، ص ٢٦٥، والنجدي، حاشية الروض المربع، مصدر سابق، ج ٥، ص ٥٦٤.
- (٤١) ابن قدامة، المغني، مصدر سابق، ج ٦، ص ٢٢٧.

- (٤٢) المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب أحمد بن حنبل، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٧٥٩١، ج٧، ص٣٠١.
- (٤٣) ابن قدامه، المغني، مصدر سابق، ج٦، ص٢٢٧. والمرادوي، الإنصاف، مصدر سابق، ج٧، ص١٠١، ١٠٢.
- (٤٤) انظر ص ١٢، ١٣، ١٤ من هذا البحث
- (٤٥) محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الاحكام، تحقيق حسن الموسوي الخرسان، دار صعب ودار المعارف، بيروت، ١٩٨١، ج٩، ص١٣١.
- (٤٦) محمد جواد مغنية، فقه الإمام جعفر الصادق، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٨، ج٥، ص٧٧.
- (٤٧) الطوسي، تهذيب الاحكام، مصدر سابق، ج٩، ص١٣١، وعبدالهادي الفضلي، في الوقف الاسلامي، بحث مقدم الى ندوة همية الاوقاف الإسلامية في عالم اليوم التي عقدت في لندن في ٦/٣٠ - ٧/٧/١٩٩٦، ص٦.
- (٤٨) مغنية، فقه الامام جعفر، مرجع سابق، ج٥، ص٧٩.
- (٤٩) المرجع نفسه، ج٥، ص٧٧.
- (٥٠) أحمد بن يحيى المرتضى، البحر الزحار، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٥، ج٥، ص١٥٨.
- (٥١) المصدر نفسه.
- (٥٢) عامر بن علي الشماخي، كتاب الإيضاح، وزارة التراث والثقافة العمانية، مسقط، ١٩٨٣، ج٨، ص٢٢٥. ومحمد بن يوسف اطفيش، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٢، ج١٢، ص٤٥٣، ٤٥٦.
- (٥٣) أحمد بن حسين البيهقي، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، ج٦، ص١٦٢. الحديث موضوع كما قال ابن حزم فيه (المحلى، ج٨، ص١٥٢).
- (٤٥) الشماخي، كتاب الإيضاح، مصدر سابق، ج٨، ص٤٢٧، ٤٢٨. واطفيش، شرح النيل، مصدر سابق، ج١٢، ص٤٥٤، ٤٦٢.
- (٥٥) علي بن أحمد بن حزم، المحلى بالآثار، تحقيق عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨

، جـ ٣ ، ص ١٥٣ .

(٥٦) المصدر نفسه ، جـ ٨ ، ص ١٦١ .

(٥٧) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، جـ ٣١ ، ص ٢٥٣ .

(٥٨) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، جـ ١٠ ، ص ٨٦ .

(٥٩) محمد بن إسماعيل البخاري ، صحيح البخاري ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، جـ ٣ ، ص ٩٣١ .

(٦٠) محمد بن علي الشوكاني ، نيل الأوطار ، دار الخير ، دمشق ، ١٩٩٦م ، جـ ٥ ، ص ٤٢١ .

(٦١) نجية : التجيب من الإبل : القوي الخفيف السريع . (المبارك بن محمد الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، دار الفكر ، بيروت ، جـ ٥ ، ص ١٧) .

(٦٢) سليمان السجستاني (أبو داود) ، سنن أبي داود ، دار الحنان ، بيروت جـ ١ ، ص ٥٤٦ . حديث ضعيف قال : البخاري في راويه جهم بن الجارود : لا يعرف له سماع عن سالم بن عبدالله . (تهذيب الكمال، جـ ٣ ، ص ٤٦٦) .

(٦٣) المصدر نفسه ، جـ ١ ، ص ٥٢٦ . وأحمد بن عمرو الشيباني (الخصائص) ، مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٤م ، ص ١٥ . حديث ضعيف . قال يحيى بن معين في راويه محمد بن كثير العبدري : لا تكتبوا عنه ، لم يكن بالثقة . (تهذيب الكمال ، جـ ١٧ ، ص ١٧٧) .

(٦٤) صديق حسن القنوجي البخاري ، الروضة الندية شرح الدرر البهية ، دار المعرفة ، بيروت ، جـ ٢ ، ص ١٦١ .

(٦٥) الشوكاني ، نيل الأوطار مصدر سابق ، جـ ٥ ، ص ٤٣٢ .

(٦٦) المرتضى ، البحر الزحار ، مصدر سابق ، جـ ٥ ، ص ١٥٩ . وعلي بن أبي طالب ، نهج البلاغة ، جمع الشريف الرضي ، ضبط محمد عبده ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٧٤٢-٧٤٣ .

(٦٧) الطوسي ، تهذيب الأحكام ، مصدر سابق ، جـ ٩ ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٦٨) المصدر نفسه ، جـ ٩ ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ والشيرازي ، المهذب ، مصدر سابق ، جـ ١ ، ص ٤٥ .

(٦٩) الخصائص ، أحكام الأوقاف ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(٧٠) الطوسي ، تهذيب الأحكام ، مصدر سابق جـ ٩ ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ . والخصائص ، أحكام الأوقاف ، مصدر

سابق ، ص ١٠.

(٧١) الخصاف ، أحكام الأوقاف ، مصدر سابق ، ص ١٢، ١٣، ١٤، ١٥.

(٧٢) الونشريسي ، المعيار المغرب ، مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ١٣٤. والنوي ، المجموع شرح المذهب، مصدر سابق ، ج ١٥ ، ص ٣٤٧.

(٧٣) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٢٢٠. وابن نجيم ، رسائل ، مصدر سابق ، ص ٨٥. والقرافي ، الذخيرة ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٣٣٠.

(٧٤) الموصلي ، الاختيار لتعليل المختار ، مصدر سابق ، ج ١٥ ، ص ٣٦١. ومحمد أبو زهرة ، محاضرات في الوقف ، مرجع سابق ، ص ١٨٨.

(٧٥) مالك بن أنس ، المدونة ، مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٣٤٢ ، الخرشي ، حاشية الخرشي ، مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ٣٩٣.

(٧٦) المرتضى ، البحر الزحار ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ١٥٨. والكبيسي ، أحكام الوقف ، وزارة المعارف العراقية ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ج ٢ ، ص ٤٢. والنوي ، روضة الطالبين مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٤٢٠.

(٧٧) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج ٣١ ، ص ٢٢٤. و الدردير ، الشرح الصغير ، مصدر سابق ج ٤ ، ص ١٢٧. والخطاب ، مواهب الجليل ، مصدر سابق ، ج ٧ ، ص ٦٦٢. والنوي ، روضة الطالبين، مصدر سابق ، ج ٤ ن ص ٤٢٣

(٧٨) البيهقي، السنن الكبرى ، مصدر سابق، ج ٦ ، ص ١٦٣. حديث ضعيف. قال البيهقي: الحديث مرسل ، لأن أبا بكر بن حزم لم يدرك عبدالله بن زيد .

(٧٩) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج ٣١ ، ص ٢١٦. وابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٢٢٦.

(٨٠) ابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٢٢٧.

(٨١) محمد الكبيسي ، أحكام الوقف ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢٠ ، نقلاً عن أنفع الوسائل ، ص ١٢٠.

(٨٢) النجدي ، حاشية الروض المربع ، مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٥٦٧.

- (٨٣) ابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٢٣٠ .
- (٨٤) المصدر نفسه ، ج٦ ، ص ٢٢٩ . وابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج١٣ ، ص ٢٢٣ .
- (٨٥) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج١٣ ، ص ٢٤٤ ، ٢٦٠ ، ٣١٧ ، ٣٢١ . والخطاب ، مواهب الجليل ، مصدر سابق ، ج٧ ، ص ٦٦ .
- (٨٦) ابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٢٢٦ ، ومحمد بن عبد الله الزركشي ، شرح الزركشي على مختصر الخرقي ، تحقيق عبد الله الجبرين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٣ م ، ج٤ ، ص ٢٨٩ .
- (٨٧) محمد بن علي الشوكاني ، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج٣ ، ص ٣٢٦ .
- (٨٨) ابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٢٢٦ . والتجدي ، حاشية الروض المربع ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٥٦٥ .
- (٩٨) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج١٣ ، ص ٣٢٢ .
- (٩٠) المصدر نفسه ، ج١٣ ، ص ٢٣٢ . وابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٢٢٧ .
- (٩١) ابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٢٢٦ . والزركشي ، شرح الزركشي ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٢٨٩ .
- (٩٢) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج١٣ ، ص ٣١٧ .
- (٩٣) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، مصدر سابق ، ج٩ ، ص ٩٠ .
- (٩٤) البخاري ، الروضة الندية ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ١٦١ .
- (٩٥) البخاري ، صحيح البخاري ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ١٨٠ .
- (٩٦) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج١٣ ، ص ٢٤٤ .
- (٩٧) الشوكاني ، نيل الأوطار ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٤٣٣ .
- (٩٨) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج١٣ ، ص ٢١٦ . وابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٢٢٦ .
- (٩٩) المصدر نفسه ، ج١٣ ، ص ٢٥٣ .

- (١٠٠) السجستاني ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٥٥. صححه الحاكم في مستدركه ، ج٤ ، ص ٣٣٩.
- (١٠١) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص ٢٤٧.
- (١٠٢) النووي ، صحيح مسلم بشرح النووي ، مصدر سابق ، ج٩ ، ص ١٦٦.
- (١٠٣) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص ٢٤٤ ، ٢٦٠ ، ٣١١ ، ٣٢١.
- (١٠٤) الشوكاني ، نيل الأوطار ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٤٢٦ ، ٤٢٩.
- (١٠٥) الخصائص ، أحكام الأوقاف ، مصدر سابق ، ص ٩ ، ١٢.
- (١٠٦) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص ٢٢٤.
- (١٠٧) المصدر نفسه ، ج ٣١ ، ص ٢٤٧.
- (١٠٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤٩.
- (١٠٩) المصدر نفسه.
- (١١٠) الشوكاني ، نيل الأوطار ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٤٣٣.
- (١١١) المرادوي ، الإنصاف ، مصدر سابق ، ج٧ ، ص ١٠٢ ، وابن مفلح ، الفروع ، ط٢ ، دار مصر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ، ج٤ ، ص ٦٢٢.
- (١١٢) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص ٢٤٤.
- (١١٣) المصدر نفسه . والمرادوي ، الإنصاف ، مصدر سابق ، ج٧ ، ص ١٠٢ .
- (١١٤) الشوكاني ، نيل الأوطار ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٤٢٣.
- (١١٥) المصدر نفسه .
- (١١٦) المرتضى ، البحر الزخار ، مصدر سابق / ج٥ ، ص ٦١٢.
- (١١٧) الشوكاني ، نيل الأوطار ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٤٢١.
- (١١٨) المصدر نفسه ، ج٥ ، ٤٣٢.

- (١١٩) البخاري، الروضة الندية، مصدر سابق، ج ٢، ص ١٩١.
- (١٢٠) الخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق، ج ٧، ص ٦٦٢.
- (١٢١) النووي، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج ٤، ص ٤٢٣، والخطاب، مواهب الجليل، مصدر سابق، ج ٧، ص ٦٦٢. وابن نجيم، رسائل، مصدر سابق، ص ٨٥.
- (١٢٢) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٨٥، ٣٨٦. وابن نجيم، رسائل، مصدر سابق، ص ٨٤، ٩١.
- (١٢٣) الوئشريسى، المعيار العربى، مصدر سابق، ج ٧، ص ١٦، ١٣٤.
- (١٢٤) ابن قدامه، المغنى، مصدر سابق، ج ٦، ص ٢١٦.
- (١٢٥) المصدر نفسه.
- (١٢٦) الدردير، الشرح الصغير، مصدر سابق، ج ٤، ص ٤٢٠. والنووى، روضة الطالبين، مصدر سابق، ج ٤، ص ٤١٨، ٤١٩.
- (١٢٧) الشوكاني، نيل الأوطار، مصدر سابق، ج ٥، ص ٤٣٣.
- (١٢٨) ابن قدامه، المغنى، مصدر سابق، ج ٦، ص ٢١٦.
- (١٢٩) المصدر نفسه. وابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج ٣١، ص ٢٥٢.
- (١٣٠) المصدران نفسهما.
- (١٣١) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٨٨.
- (١٣٢) ابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج ٣١، ص ٢٢٣. وابن نجيم، رسائل، مصدر سابق، ص ٨٦.
- (١٣٣) الطبراني، المعجم الكبير، ط ٢، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٩٨٥م، ج ٨، ص ٢١٧.
- (١٣٤) سورة آل عمران، آية ٩٢.
- (١٣٥) ابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج ٣١، ص ٢٥١.
- (١٣٦) المصدر نفسه، ج ٣١، ص ٢٣٠.
- (١٣٧) الشوكاني، نيل الأوطار، ج ٥، ص ٤٢٠.

- (١٣٨) المصدر نفسه.
- (١٣٩) ابن حزم، المحلى، مصدر سابق، ج٨، ص١٥٣، والمرئضى، البحر الزخار، مصدر سابق، ج٥، ص١٦٠.
- (١٤٠) ابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج٣١، ص٣٢٢.
- (١٤١) المصدر نفسه.
- (١٤٢) المرئضى، البحر الزخار، مصدر سابق، ج٥، ص١٥٩.
- (١٤٣) ابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج٣١، ص٢٢٥، ٢٢٧.
- (١٤٤) المصدر نفسه، ج٣١، ص٢٢٤.
- (١٤٥) المصدر نفسه.
- (١٤٦) ابن نجيم، البحر الرائق، مصدر سابق، ج٥، ص١٤٢.
- (١٤٧) ابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج٣١، ص٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٤٥.
- (١٤٨) الشوكاني، نيل الأوطار، مصدر سابق، ج٥، ص٤٢١.
- (١٤٩) أنظر ص ١١، ٢١، ٣١ من هذا البحث ..
- (١٥٠) ابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج٣١، ص٢٣٠.
- (١٥١) المصدر نفسه، ص٢٥١.
- (١٥٢) المصدر نفسه، ج٣١، ص٢٢٦.
- (١٥٣) المصدر نفسه، ص٢٤٣.
- (١٥٤) المصدر نفسه، ص٢٣٢.
- (١٥٥) الخرشي، حاشية الخرشي، مصدر سابق، ج٧، ص٣٩٣.
- (١٥٦) ابن تيمية، فتاوى، مصدر سابق، ج٣١، ص٢٢١.
- (١٥٧) المصدر نفسه.
- (١٥٨) المصدر نفسه، ج٣١، ص٢٣٤.

(١٥٩) المصدر نفسه ، ص ٢٢٤ .

(١٦٠) محمد أبو زهرة ، محاضرات في الوقف ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

(١٦١) محمد بن قِيم الجوزية ، أعلام الموقعين عن ربّ العالمين ، ط ٢ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٧ م ، ج ٣ ، ص ٣٠٢-٣٠٤ .

(١٦٢) عبد العزيز الدوري ، ' دور الوقف في التنمية ' بحث مقدم إلى ندوة ' أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم ' ، التي انعقدت في لندن في ٣٠/٦-٢/٧/١٩٩٦ م ، بإشراف المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، ص ٧ .

(١٦٣) محمد الكبيسي ، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٤ ، نقلاً عن أنفع الوسائل ، ص ١٠٩ .

(١٦٤) محمد أبو زهرة ، محاضرات في الوقف ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ ، ١٨٤ ، ١٨٩ . وعبد الهادي الفضلي ، في الوقف الإسلامي ' مرجع سابق ، ص ٤ .

(١٦٥) الفضلي ، ' في الوقف الإسلامي ' ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(١٦٦) سورة البقرة ، آية ١٨٥ .

(١٦٧) أحمد بن حنبل ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ج ١ ، ص ٣١٣ .

(١٦٨) فتحي الدريني ، المناهج الاصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي ، ط ٢ ، الشركة المتحدة للتوزيع دمشق ، ١٩٨٥ م ، ص ٦٤٧ .

(١٦٩) ابن قيم الجوزية ، اعلام الموقعين ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ١٤ .

(١٧٠) الموصلي ، الاختيار ، مصدر سابق ، ج ٣ ، ص ٤٣ . وأبو زهرة ، محاضرات في الوقف ، ص ١٨٨ . والطرسوسي ، الإسعاف ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

(١٧١) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ٣٨٨ والشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى الهندية (العالمكيريه) ، ط ٤ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ج ٢ ، ص ٤٠١ . والخرشي ، حاشية الخرشي ، مصدر سابق ، ج ٥ ، ص ٤٧٨ . والشربيني ، مغني المحتاج ، مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٣٩١ . وابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج ٦ ، ص ٢٢٥ والطوسي ، تهذيب الأحكام ، مصدر سابق ، ج ٩ ، ص ١٣١ .

- (١٧٢) المرادوي ، الإنصاف ، مصدر سابق ، جـ٧ ، ص ١٠٥. والطرسوسي ، الإسعاف ، ص٣٢.
- (١٧٣) ابن نجيم ، البحر الرائق ، مصدر سابق ، جـ٥ ، ص٢٤٠. وابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، جـ٣١ ، ص٢٢٤ ، ص٢٢٥.
- (١٧٤) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ، جـ٤ ، ص٣٨٦. والمرادوي ، الإنصاف ، مصدر سابق ، جـ٧ ، ص١١١.
- (١٧٥) ابن نجيم ، البحر الرائق ، مصدر سابق ، جـ٥ ، ص١٣١. وابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، جـ٣١ ، ص٢٤ ، ص٢٢٥.
- (١٧٦) المصدران نفسيهما .
- (١٧٧) ابن نجيم ، البحر الرائق ، مصدر سابق ، جـ٥ ، ص٢٤١. وابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ، جـ٤ ، ص٣٨٦.
- (١٧٨) المصدران نفسيهما .
- (١٧٩) محمد أبو زهرة ، محاضرات في الوقف ، مصدر سابق ، ص١٨٦ ، نقلاً عن أنفع الوسائل للطرسوسي ، ص١١٤ ، ص١١٥.
- (١٨٠) المرجع نفسه. والخطاب ، مواهب الجليل ، مصدر سابق ، جـ٧ ، ص٦٦٢. وابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ، جـ٤ ، ص٣٩٥.
- (١٨١) المرادوي ، الإنصاف ، مصدر سابق ، جـ٧ ، ص١١٠. وابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ، جـ٤ ، ص٣٨٥. وابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، جـ٦ ، ص٢٢٧.
- (١٨٢) الخصاف ، أحكام الأوقاف ، مصدر سابق ، ص٢٢ ، ص٢٥ ، والمرتضى ، البحر الزخار ، مصدر سابق ، جـ٥ ، ص١٥٩. والخطاب ، مواهب الجليل ، مصدر سابق ، جـ٧ ، ص٦٦٠. والنووي ، روضة الطالبين ، مصدر سابق ، جـ٤ ، ص٤٢٢. والنجدي ، حاشية الروض المربع ، مصدر سابق ، جـ٥ ، ص٥٦٥.
- (١٨٣) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ، جـ٤ ، ص٣٨٨. وابن نجيم ، رسائل ، مصدر سابق ، ص٨٩.
- (١٨٤) المصدران نفسيهما . وابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، جـ٣١ ، ص٢٢٧ ، ص٢٥٣. وابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، جـ٦ ، ص٢٢٧.

- (١٨٥) الطوسي ، تهذيب الأحكام ، مصدر سابق ، ج٩ ، ص ١٣٠-١٣١ .
- (١٨٦) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص ٢٤٤ .
- (١٨٧) ابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص ٢٢٧ . وابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ج٤، ص ٣٨٦ وأبو زهرة محاضرات في الوقف، مرجع سابق ، ص ١٧٧ . ووهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ، ط ٣ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤ م ، ج ٨ ، ص ٢٢٦ .
- (١٨٨) عبد الهادي الفضلي ، " في الوقف الإسلامي " مرجع سابق ، ص ٥ .
- (١٨٩) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .
- (١٩٠) عبد الكريم المدغري ، " إدارة الأوقاف الإسلامية في المجتمع المعاصر " ، بحث مقدم إلى ندوة " أهمية الأوقاف الإسلامية في عالم اليوم " ، التي انعقدت في لندن في ٣٠/٦-٢/٧/١٩٩٦ م ، بإشراف المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، ص ١٧ .
- (١٩١) المرادوي ، الإنصاف ، مصدر سابق ، ج٧ ، ص ١١٠ . ومصطفى الزرقا ، أحكام الأوقاف ، دار عمار ، عمان ، ١٩٩٧ م ، ص ١٧١ .
- (١٩٢) الفتوحي ، منتهى الإرادات ، مصدر سابق ، ج٢ ، ص ٢٠ .
- (١٩٣) الشيرازي ، المهذب ، مصدر سابق ، ج١ ، ص ٤٤٧ . وابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص ٢٣٤ .
- (١٩٤) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص ٢٣٤ .
- (١٩٥) عبد العزيز الدوري ، " دور الوقف في التنمية " ، مرجع سابق ، ص ٧ .
- (١٩٦) ابن الخوجه ، " لمحة عن الوقف والتنمية في الماضي والحاضر " ، مرجع سابق ، ص ٢٤، ٢٦ .
- (١٩٧) محمد المتوني : " دور الأوقاف المغربية في التكامل الاجتماعي " ، ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٣ م ص ٢٠٩ . والدوري ، " دور الوقف في التنمية " ، مرجع سابق ، ص ٧ . ومحمد زنبير ، " الحيس كمظهر من مظاهر السياسة الاجتماعية في تاريخ المغرب " ، ندوة مؤسسة الأوقاف ، المنظمة العربية للتربية ، بغداد ١٩٨٣ م ، ص ٢٠٩ .

(١٩٨) المنوني ، ' دور الأوقاف المغربية في التكامل الاجتماعي ' ، مرجع سابق ، ص٢٢١ ٢٢٣ . وسعيد بوركبة ، ' الوقف الإسلامي وأثره في الحياة الاجتماعية في المغرب ' ، ندوة مؤسسة الأوقاف في العالم العربي والإسلامي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٦ . وابن الخوجة ، ' لمحة عن الوقف والتنمية ' مرجع سابق ، ص٥٣ . وصلاح العبيدي ' مؤسسة الأوقاف ودورها في الحفاظ على الآثار الإسلامية والمخطوطات ' ، ندوة مؤسسة الأوقاف ، المنظمة العربية للتربية ، بغداد ١٩٨٣ ، ص١٨١ .

(١٩٩) المنوني ، ' دور الأوقاف المغربية في التكامل الاجتماعي ' ، مرجع سابق ، ص٢٣٥ . وصلاح الدين الناهي ' مؤسسة الوقف ومصالح الأقليات الإسلامية في مختلف أرجاء العالم ' ، ندوة مؤسسة الأوقاف ، المنظمة العربية للتربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٣ م ، ص٥١ . وصلاح العبيدي ' مؤسسة الأوقاف ودورها في المحافظة على الآثار الإسلامية والمخطوطات ، مرجع سابق ، ص١٨٠ .

(٢٠٠) ابن الخوجة ، ' لمحة عن الوقف والتنمية ' مرجع سابق ، ص٣٤ . وصلاح العبيدي ، ' مؤسسة الأوقاف ودورها في المحافظة على الآثار الإسلامية والمخطوطات ، مرجع سابق ، ص١٩٣ ، ١٩٤ .

(٢٠١) ابن قدامة ، المغني ، مصدر سابق ج٦ ، ص٢٢٦ . والتجدي ، حاشية الروض المربع ، مصدر سابق ، ج٥ ، ص ٥٦٥ .

(٢٠٣) ابن الهمام ، شرح فتح القدير ، مصدر سابق ، ج٦ ، ص٢٢٤ .

(٢٠٤) ابن نجيم ، رسائل ، مصدر سابق ، ص٨٠ .

(٢٠٥) ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، مصدر سابق ، ج٤ ، ص ٣٨٦ .

(٢٠٦) ابن تيمية ، فتاوى ، مصدر سابق ، ج٣١ ، ص٢٣٤ .

(٢٠٧) المصدر نفسه . والطرسوسي ، الإسعاف ، مصدر سابق ، ص٢٢ .

(٢٠٨) عبد السلام العبادي ، ' دراسة ميدانية حول الأوقاف الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية ' ، قدمت للندوة التي انعقدت في نواكشوط في ٢١-٥١/٧٩٩١م ، ص٣٣ .

(٢٠٩) عبد الهادي الفضلي ، ' في الوقف الإسلامي ' ، مرجع سابق ص٧ .

(٢١٠) المرجع نفسه . والمدغري ، ' إدارة الأوقاف الإسلامية في المجتمع المعاصر ' ،

(٢١١) ابن الخوجة ، ' لمحة عن الوقف والتنمية ' ، مرجع سابق ، ص٤٨ .

(٢١٢) عبد الهادي الفضلي ، ' في الوقف الإسلامي ' ، مرجع سابق ، ص ٨٠٩ . ومهاجراني ، ' الوقف : السبيل القويم لخدمة الإنسانية المستمرة ' ، مرجع سابق ، ص ٨ ، عبد السلام العبادي ، ' دراسة ميدانية حول الأوقاف الإسلامية ' مرجع سابق ، ص ٣٣ . وعبد العزيز الدوري ، ' دور الوقف في التنمية ' ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢١٣) المدغري ، ' إدارة الأوقاف الإسلامية ' ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٢١٤) مهاجراني ، ' الوقف : السبيل القويم لخدمة الإنسانية المستمرة ' ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(٢١٥) ابن الخوجة ، ' لمحة عن الوقف والتنمية ' مرجع سابق ، ص ٢٣ ، نقلاً عن شوقي دنيا ، ' أثر الوقف في إنجاز التنمية انشاملة ' ، مجلة البحوث المعاصرة ، ص ١٤٥ .

(٢١٦) المدغري ، ' إدارة الأوقاف الإسلامية ' ، مرجع سابق ، ص ٢٣ . والفضلي ، ' في الوقف الإسلامي ' مرجع سابق ، ص ٨ . والدوري ، ' دور الوقف في التنمية ' ، مرجع سابق ، ص ١٨ .